السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية :الثابت والمتغير

رمزي رداية [1]، عماد الشدوح [2]*

ملخص

تتناول الدراسة السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية منذ تأسيس الجمهورية التركية وحتى وقتنا الحاضر، وتهدف إلى رصد ملامح الثبات والتغير فيها بين مرحلتي الكمالية وحكم حزب العدالة والتنمية، وتوصلت الدراسة إلى ان السياسة التركية شهدت تغيرات ملموسة خلال هذه الفترة، أعمقها "تغير توجهي "ابتداء من عام 2002، وكانت فترة الثبات الوحيدة هي الممتدة حتى منتصف الستينات، ,توصلت الدراسة إلى ان السياسة التركية تجاه المنطقة العربية كانت تتأثر بطبيعة علاقة تركيا بحلفائها الغربيين، وأن الدور الإقليمي التركي الجديد له جذور تمتد لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، لكنه يختلف بأنه جاء مستندا على منطلقات فكرية مختلفة وباستخدام أدوات القوة الناعمة.

الكلمات الدالة: السياسة الخارجية، تركيا، المنطقة العربية، الكمالية، حزب العدالة والتنمية.

المقدمة

شهدت السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة وحتى الوقت الراهن حالة من التحول في المسار الفلسفي الذي تقوم عليه، فمع اعلان تأسيس الجمهورية عام 1923 ولمدة طويلة استمرت حتى نهاية القرن العشرين، تداولت على السلطة في تركيا نخبة حاكمة غربية الطباع والتوجه، شكلتها وأطرتها المنظومة الفكرية للكمالية العلمانية، والتي حددّت بدورها طبيعة العلاقات التركية الدولية ومجالات الدور الخارجي لتركيا، ومن ذلك تصورات تخص علاقات تركيا بالمنطقة العربية.

و منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002 تبنت تركيا رؤية جديدة لسياستها الخارجية تستند على مفاهيم العمق الإستراتيجي وتصفير المشكلات والدولة المركزية كان من الطبيعي أن تنعكس على تصورات صانع القرار التركي تجاه المنطقة العربية وبالتالي أهداف وأدوات السياسة الخارجية، وتأتي هذه الدراسة في محاولة لرصد وتحليل الثبات والتغير في السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية خلال هاتين المرحلتين.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تُعالج السياسة الخارجية لدولة مهمة على الصعيد الدولي والإقليمي تجاه المنطقة العربية، إذْ باتت الدولة التركية تُشكل رقماً صعباً في معادلة السياسة الإقليمية، وتتخرط بمواقفها وأدوات سياساتها في مختلف قضايا المنطقة، كما أنها إحدى دول الجوار العربي المهمة التي امتدت علاقاتها بالمنطقة العربية لفترات زمنية طويلة، ويُلاحظ أن هناك نقصاً في الدراسات العربية التي ترصد ملامح التغير في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية منذ تأسيس الجمهورية التركية وحتى الآن، أي بين مرحلتي الكمالية ومرحلة حكم حزب العدالة والتنمية، وهو ما تُحاول هذه الدراسة القيام به، كما تكمن أهمية الدراسة في توظيفها لنموذج "تعديل المسار" لِـ (تشارلز هيرمان) الذي يندر تطبيقه والاشارة اليه في الدراسات العربية، وبذلك تُساعد هذه الدراسة على فهم محددات وأنماط التغير في السياسة التركية، وبما يُمكّن صانع القرار العربي من التعامل والتكيف مع أهداف وأدوات السياسة التركية وبما يُحقق المصالح العربية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعل أبرزها:

1-معرفة طبيعة التغيرات التي شهدتها السياسة التركية تجاه المنطقة العربية.

2-فهم أسباب ومحددات التغير في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية.

---

* [1]جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا، الأردن. [2]جامعة العلوم والتكنولوجيا والبلقاء التطبيقية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2019/1/7، وتاريخ قبوله 2020/2/26.

©2020 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

3–تحليل أنماط التغير في السياسة التركية وفقاً لنموذج "تعديل المسار" لِـ تشارلز هيرمان.

4–التعرف على جذور ودوافع الاهتمام التركي بلعب دور إقليمي في المنطقة العربية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في رصد وتحليل طبيعة ومحددات التغير في السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 وحتى الآن، إذْ خضعت السياسة التركية خلال هذه الفترة لنموذجين أيديولوجيين شكّلا الرؤى الادراكية لصُنّاع القرار في تركيا حول الدور التركي الخارجي بشكل عام، وفي المنطقة العربية بشكل خاص، وتمثل ذلك بالأيديولوجيا الكمالية من ناحية، ورؤية حزب العدالة والتنمية المُسمّاة بِـ" العثمانية الجديدة " من ناحية أخرى، وقد واكب كل من النموذجين تحولات في البيئة الدولية والإقليمية من الطبيعي أن تنعكس على توجهات السياسة التركية تجاه المنطقة العربية، وبالتالي أهدافها وأدواتها، وبناءً على ذلك، فإن مشكلة الدراسة تتضمن القضايا والتساؤلات التالية:

1–إلى أي حد تختلف السياسة التركية تجاه المنطقة العربية بين المرحلة الكمالية ومرحلة حكم حزب العدالة والتنمية المُسماة بمرحلة "العثمانية الجديدة" ؟

2–ما أنماط التغير التي شهدتها السياسة التركية وفقاً لنموذج "تعديل المسار" لِـ تشارلز هيرمان؟

3–كيف أثرت المتغيرات الدولية والإقليمية على طبيعة السياسة التركية تجاه المنطقة العربية؟

4–هل عرفت السياسة التركية تجاه المنطقة العربية شكلاً من أشكال الثبات منذ تأسيس الجمهورية؟

حدود الدراسة:

–التحديد الزماني: تمتد الفترة الزمنية للدراسة منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 وحتى 2019.

–التحديد المكاني: يتمثل التحديد المكاني بدراسة السياسة الخارجية للجمهورية التركية، تجاه المنطقة العربية وبالتركيز بشكل أكبر على منطقة المشرق العربي لكونها الأكثر تماساً مع تركيا وسياستها تاريخياً.

فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات الآتية:

–توجه السياسة التركية تجاه المنطقة العربية وانخراطها بدور إقليمي كان تاريخياً يرتبط بطبيعة العلاقة التركية مع حلفائها الغربيين.

–إن السياسة التركية تجاه المنطقة العربية شهدت "تغير توجهي" بين المرحلة الكمالية ومرحلة حكم حزب العدالة والتنمية.

–إن السعي التركي للعب دور إقليمي في المنطقة العربية بدأ مع نهاية الحرب الباردة، والدور التركي الفاعل في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ليس إلا تغيراً في الأدوات مع ثبات الهدف.

منهجية الدراسة:

ستستخدم هذه الدراسة "منهج تحليل النظم" باعتبار أفكار السياسة الكمالية ورؤية حزب العدالة والتنمية هي مدخلات البيئة الادراكية لصناع القرار في تركيا حول الدور التركي الخارجي منذ تأسيس الجمهورية التركية وحتى الآن، وهي بالتالي التي شكّلت طبيعة السياسة التركية تجاه المنطقة العربية كمخرجات على شكل أهداف وأدوات، وكونها دراسة تعود إلى بدايات تأسيس الجمهورية التركية فإنها ستعتمد على آليات "المنهج التاريخي" لتتبع تطور السياسة التركية تجاه المنطقة العربية عبر مراحل وفترات زمنية، فالتصنيف المرحلي للسياسة الخارجية التركية وتقسيمها إلى فترات يبدو ضرورياً لفهم تأثير المتغيرات المختلفة ودراسة التحول، إضافة إلى الاعتماد على "المنهج الوصفي التحليلي" لوصف وتحليل تطورات السياسة التركية، ورصد التغيرات التي طرأت عليها، وسيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، الأول سيُعالج الاطار النظري، والثاني السياسة التركية خلال المرحلة الكمالية، و الثالث تحولات السياسة التركية خلال حكم حزب العدالة والتنمية، ثم أخيراً نتائج الدراسة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي عالجت موضوع السياسة الخارجية التركية، إلا أنها في معظمها تُركز على منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، دون تخصيص للمنطقة العربية، وضمن فترات ضيقة زمنياً، كما لم تهتم الدراسات السابقة برصد ملامح التغير في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية منذ تأسيس الجمهورية وعلى مراحل زمنية ضمن مرحلتي الكمالية وحكم حزب العدالة والتنمية، وفيما يلي أهم الدراسات السابقة:

–تناولت دراسة(Akilli,2017) تطور السياسة الخارجية التركية وتأثير الربيع العربي عليها ولاسيما الأزمة السورية، وحددّت

تاريخياً مجموعة من القضايا التي أثرت على طبيعة العلاقات التركية العربية ومنها مسألة الموصل ولواء الإسكندرون والقضية الكردية وطبيعة التحالف التركي الغربي ومعطيات نهاية الحرب الباردة والسعي التركي للانضمام للاتحاد الأوروبي، وخلصت إلى أن السياسة التركية حتى تسعينات القرن العشرين كانت تتميز بأنها ذات بُعد واحد، ومع حكم حزب العدالة والتنمية أصبحت متعددة الأبعاد، ورغم تحديات الربيع العربي وبالذات الأزمة السورية وتبعاتها، فإن الدور التركي ما زال حاضراً.

– وفي اطار تناولها لتطور الإستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط ركزّت دراسة (كامل، نجم، 2017) على مجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية التي أثرت على توجهات السياسة التركية، ومنها تأسيس الجمهورية التركية، بداية ونهاية الحرب الباردة، وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، احتلال العراق عام 2003، الربيع العربي، ومحاولة الانقلاب عام 2016، و خلُصت الدراسة إلى أن احتفاظ تركيا بموقعها التقليدي في الشرق الاوسط لم تكن أولوية بالنسبة للفلسفة الأتاتوركية، وأن السياسة الخارجية التركية حققت الكثير من أهدافها بعد عام 2002، إلا أنها واجهت تحدياً مفصلياً مع أحداث الربيع العربي، الأمر الذي دفع تركيا إلى تبني نهج إستراتيجي مختلف تجاه المنطقة.

–و قد عالجت دراسة(نوفل، وآخرون، 2016) أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية التركية، وتناولت محددات واتجاهات التحول في السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على تركيا وأزمات المنطقة، وخلُصت الدراسة إلى أن ضعف الدور الإقليمي هو أحد مزايا السياسة الخارجية قبل مطلع الألفية الثالثة، وأن تركيا أحدث تغيرات في كل من السياسة الخارجية والدور الذي تلعبه في السياسة الإقليمية مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، وأن ثورات الربيع العربي مثّلت لتركيا فرصة وعقبة في الوقت نفسه، وأن تحديات الربيع العربي وظروف الإقليم أدت إلى تغيرات في توجهات السياسة الخارجية لتركيا وأدواتها دون أن يقود ذلك إلى تغير جذري فيها.

–أما دراسة (نوفل، 2012)فتتبعت تغير السياستين الخارجية والداخلية لتركيا، وناقشت مقولة "العثمانية الجديدة" وتوضيح الخلفية النظرية والأيديولوجية التي تحكم سياسة تركيا الخارجية الجديدة في الشرق الأوسط مع التطبيق على العلاقة مع العراق وإسرائيل، وانعكاس ذلك على الرأي العام العربي، وخلُصت الدراسة إلى أن التخلي عن الخيارات الكمالية واعادة تموضع تركيا في المنطقة بدأ مع انتهاء الحرب الباردة، وأن ثورات الربيع العربي جعلت نظرية تصفير المشاكل غير قابلة للتطبيق بعدما تجاوزتها الأحداث مع تدهور علاقات تركيا الإقليمية.

–وتناولت دراسة (نورالدين، 2009أ) تطور السياسة الخارجية التركية منذ مرحلة الحرب الباردة، والإستراتيجية التركية الجديدة وأدواتها، والعوامل التي سهّلت قبول الدور التركي في الشرق الأوسط والتحديات التي تواجهه، وتوصلت الدراسة إلى أن تركيا بقيت لفترة طويلة لصيقة بالمشروع الغربي، وأن تطورات تسعينات القرن العشرين وفرت بداية تحول في بعض السياسات التركية من بعض القضايا، وأن الفراغ والعجز في الدور العربي جعل الدور التركي يتقدم كما لو أنه يريد ملء الفراغ، وأنه ولأسباب عديدة يبقى الخيار الإستراتيجي لتركيا هو الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي.

–و عالجت دراسة(تشبينار، 2008) سياسة تركيا في الشرق الأوسط في ظل هوية تركيا الكمالية وتحت تأثير صعود العثمانية الجديدة، وركزت الدراسة بشكل خاص على تأثير التحدي الكردي تاريخياً على السياسة الخارجية التركية، والعلاقات التركية مع إيران وسوريا والعراق، وتأثير أحداث سبتمبر واحتلال العراق عام 2003، وخلصت الدراسة إلى أن تركيا عادت لتكون لاعباً مهماً في الشرق الأوسط تحت تأثير أفكار العثمانية الجديدة في تطور لافت سجل قطيعة مع سياستها الكمالية السابقة القاضية بتجنب الانغماس في شؤون المنطقة، و أن الانخراط التركي الإقليمي ستُحدده حالة الاستقطاب بين الكمالية وحزب العدالة والتنمية، إما بفك ارتباط تركيا بالشرق الأوسط أو بتبنيها سياسة إقليمية فاعلة ونشيطة.

المبحث الأول: الاطار النظري

يُشير مفهوم السياسة الخارجية إلى القرارات التي تُحدد أهداف الدولة الخارجية، والأعمال التي تُتتخذ لتنفيذ تلك القرارات(بركات، 1987)، وهي الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية للدولة مع غيرها من دول العالم، والتخطيط للسياسة الخارجية هو أمر ضروري بالنسبة للدول، على اعتبار أنه لا يُمكن لأية دولة أن تعيش بمعزل عن دول العالم، بل لابد من التفاعل والتشارك مع الدول الأخرى، ضمن أنماط تفاعل مختلفة(Northedge, 1968).

و بهذا المعنى، يُعرّف تشارلز هيرمان(Charles F. Hermann) السياسة الخارجية بأنها "تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم، قاصدين بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية"،

و"هي برنامج(خطة) مصمم لمعالجة بعض المشكلات أو متابعة بعض الأهداف التي تستلزم اتخاذ اجراءات تجاه الوحدات الدولية" (Hermann, 1990)، و بشكلٍ عام، تُعبّر تعريفات السياسة الخارجية عن ثلاثة اتجاهات، أولها ينظر للسياسة الخارجية باعتبارها مجموعة برامج، فهي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للدولة لتحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي، بينما ينظر إليها الاتجاه الثاني كسلوك لصانع القرار، وجاء في تعريف تشارلز هيرمان، بحيث يربط هذا الاتجاه بين صانع القرار وسلوكه وعملية صنعه للقرار وتوجيه السياسة الخارجية، وأما الاتجاه الثالث فينظر للسياسة الخارجية كنشاط لتشمل جميع صور النشاط الخارجي للدولة(شلتوت، 2020).

و تُعد السياسة الخارجية آلية من آليات التعبير عن الدور الخارجي وتنفيذه، حيث يرتبط الدور الخارجي للدولة بالوظيفة أو الوظائف الرئيسة التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر مدة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية(عبدالله، خلف، 2016)، وبذلك لا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به، بل وبصياغة واعية له، وعادة ما ترتبط أبعاد هذا الدور بتصورات صانع السياسة الخارجية لمركز دولته ولحجم نشاطها ونوع دوافعها في السياسة الدولية، وكذلك توقعاته لحجم التغيير المترتب على ممارسة هذا الدور، من هنا تكتسب تصورات صانع السياسة الخارجية أهميتها خاصة في تحديدها للمجالات التي تتميز فيها الدولة بنفوذ خاص، وتحديد درجة ومستوى هذا النفوذ، فبناء على هذه التصورات قد تلعب الدولة دوراً تدخلياً في السياسة الدولية، أو يكون دورها تابعاً، أو قد يستند دور الدولة إلى دوافع صراعية، أو إلى دوافع تعاونية مثل أدوار التكامل الإقليمي والوساطة وغيرها(دوزي، 2016).

و تستند الأسس الفكرية لدراسة ظاهرة التغير في السياسة الخارجية إلى نظرية "إعادة هيكلة السياسة الخارجية" والتي تأتي أفكار تشارلز هيرمان ضمن أطرها الفكرية، إذْ تُميز أفكار هذه النظرية بين التغير العادي في السياسة الخارجية الذي يكون تدريجياً وبطيئاً، وبين التغير الذي قد يصل إلى إعادة هيكلة السياسة الخارجية بحيث تسعى الحكومات إلى التغيير الهائل الشامل في النمط الكلي لعلاقاتها الخارجية، وبما يتسبب في التغير الجذري للتوجه السياسي للدولة، ويكون عادةً مفاجئاً(شلتوت، 2020).

و يرى تشارلز هيرمان في إطار تحليله لظاهرة التغير في السياسة الخارجية وفق ما يُسميه بِـ "نموذج تغيير المسار" أن التغير هو عملية طبيعية واسعة الانتشار في السياسة الخارجية للدول، فلا يوجد عصر محصّن من التغيرات الدراماتيكية في الشؤون الدولية، وأن التغير وإعادة التوجيه في السياسة الخارجية يأتي انعكاساً لمجموعة من العوامل منها، ظروف البيئة الداخلية والخارجية، وأن هذا التغير هو عملية بالغة الأهمية لما يترتب عليه من عواقب داخلية وخارجية، فنتيجة لهذا التغير قد تبدأ حروب أو تنتهي، وقد تتأثر حالة الرفاه الاقتصادي بالتحسن أو التراجع، وقد تتغير التحالفات الدولية ويُعاد تشكيلها، أو قد يقود ذلك إلى تغيرات على صعيد النظام الدولي ككل كما حدث مع بداية الحرب الباردة، ويرى هيرمان أن حدوث تغير جذري في المسار قد يرتبط بقدوم حكومات جديدة مع تصورات مختلفة للبيئة وأجندة جديدة، أو أن ذات الحكومة التي بدأت نمطاً معيناً في السياسة الخارجية تكتشف أنه يجب عليها اجراء تغييرات كبيرة في ضوء مستجدات داخلية أو إقليمية أو دولية(Hermann, 1990).

و بحسب هيرمان، فإن التغير في السياسة الخارجية قد يكون على صعيد الوسائل(البرامج)، أو على صعيد الغايات (الهدف/المشكلة)، أو في التوجه العام للسياسة الخارجية، بحيث يقود التغير في الغايات والتوجه العام إلى تغير أعمق وأكثر إستراتيجية في إعادة توجيه نهج الدولة ومكانتها في النظام الدولي ككل، وبحيث ينطوي التغير في التوجه العام على تغييرات جذرية في كل من الأقوال والأفعال في قضايا متعددة فيما يتعلق بعلاقة الدولة مع الكيانات الخارجية، وبما يتضمن تحولات في التوافق مع الدول الأخرى أو تغييرات كبيرة في الدور والانحيازات، وبالتالي تغيير مسار شامل للدولة(Hermann,1990)، ويُحدد هيرمان أربعة أنماط نظرية للتغير الذي يطرأ على السياسة الخارجية للدولة وحركة تفاعلاتها الدولية، هي كما يلي:(Hermann, 1990)

1-**التغير التكيفي** (Adjustment Change): ويُقصد به التغير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية ما، أو مستوى الجهد(أكبر، أقل)، مع بقاء أهداف السياسة الخارجية وأدواتها تجاه التعاطي مع تلك القضية كما هي دون المساس بها أو تغييرها.

2-**التغير البرامجي** (Program Change): الذي يتعلق بإجراء تغييرات على أدوات السياسة الخارجية والوسائل التي يتم من خلالها معالجة الأهداف، ودون تغير بالأهداف والغايات المقصودة من ورائها، وعلى عكس التغير التكيفي الذي يميل إلى أن يكون كمياً، فإن التغير البرامجي يكون نوعياً، ويتضمن أدوات جديدة، مثل: السعي إلى هدف من خلال التفاوض الدبلوماسي بدلاً من القوة العسكرية.

3-**التغير الهدفي** (Goal Change): وفي هذا النمط تتغير أهداف السياسة الخارجية نفسها، بحيث يتم استبدال الهدف التي

تتخذه السياسة الخارجية كعنوان لها، أو حتى مصادرته، ويتبع ذلك تغير في الأدوات والوسائل.

4-**التغير التوجهي** (Orientation Change):هو أكثر الأنماط تطرفاً، إذْ يطرأ التغير على مستوى النهج والتوجه العام للسياسة الخارجية، بما في ذلك تغير الإستراتيجيات وما يتبعها من أهداف وأدوات ووسائل.

المبحث الثاني: تحولات السياسة التركية خلال المرحلة الكمالية

سيتم تقسيم هذا المبحث إلى خمسة مطالب، يتناول الأول أفكار الكمالية ورؤيتها للسياسة الخارجية، وتعالج المطالب الأربعة الأخرى السياسة التركية تجاه المنطقة العربية ابتداءً من تأسيس الجمهورية التركية وحتى تولي حزب العدالة والتنمية للحكم، وذلك في مراحل زمنية متتابعة.

المطلب الأول: الكمالية ورؤيتها للسياسة الخارجية

يُعد مصطفى كمال أتاتورك الأب الروحي للجمهورية التركية، والذي قاد الأتراك للانتصار في حرب الاستقلال، وتأسيس الجمهورية، على أثر زوال الامبراطورية العثمانية(الفاضي، 2015)، وبزوال الامبراطورية وظهور تركيا الحديثة بقيادة أتاتورك، أخذت تركيا الأتاتوركية بلملمة أوضاعها على أسس العلمانية والقومية والرأسمالية بدلاً من الامبراطورية الاقطاعية الاسلامية، أي القطيعة مع تركة الماضي، وبحسب توجهات ما عُرف بالسياسة الكمالية توجهت تركيا نحو التحديث والافلات من التورط في الشرق بالاتجاه نحو الغرب(سعدون، 2014).

وقد برزت الأيديولوجية الكمالية، وظلت على امتداد فترة زمنية طويلة، الأيديولوجية الرسمية للجمهورية التركية، باعتبارها فلسفة جديدة للدولة تتمثل بالعلمانية المتشددة وتقوم على التغريب وتقليص السلطات الدينية والقطيعة مع ما أطلق عليه "التقاليد المتخلفة"(قدورة، 2014)، إذْ اعتمدت تركيا مبدأ القومية في الداخل لتكون بحدودها الجديدة أكثر تجانساً، وأكثر انسلاخاً عن المكونات العثمانية التي بقيت خارج الحدود(الأرناؤوط، 2017)، كما أضحت العلمانية هي الدعامة الرئيسية للكمالية، إذ اعتمد أتاتورك نهجاً علمانياً متشدداً، فألغى السلطنة العثمانية وعزل الخليفة، وشطب الأحرف العربية، واعتبر الدين رمزاً للنظام القديم والرجعية ومعارضة الجمهورية(إلياس، 2016).

و لم تكتف مبادئ الجمهورية والقومية والشعبية (الشعبوية) والعلمانية مجتمعة بتوفير جوهر أيديولوجية الدولة الجديدة كبرنامج سياسي لعملية التحديث الاجتماعي، السياسي، والاقتصادي لتركيا، بل وشكّلت في الوقت نفسه، عناصر قادرة على اضفاء صفة الشرعية لعملية ضمان وصول نخب الدولة الجديدة إلى السلطة، وكأداة أيديولوجية لتسويغ الأفعال السياسية المعتمدة من جانب حكامها(صلاح، 2017ب)، و استمرت الكمالية بمبادئها كأيديولوجية يحرسها القضاء والمؤسسة العسكرية، فهذه الأخيرة كانت دائما تُبرر الانقلابات العسكرية منذ عام 1960 بذريعة حماية الأيديولوجية الكمالية(داغي، 2012).

و تأسيسا على ذلك، وعلى الصعيد الخارجي، انتهجت تركيا منذ اعلان الجمهورية عام (1923) سياسة خارجية عكست إلى حد كبير الشعار الذي رفعه مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك وهو " السلام في الداخل والسلام في الخارج"، إذْ أصبح هدف السياسة الخارجية التركية المحافظة على سلامة الجمهورية وحمايتها (علي، 2008)، وعدم الانغماس في الشؤون الدولية والتركيز على بناء الدولة العلمانية ذات الصبغة الأوروبية (إلياس، 2016)، وفي إشارة إلى أن تركيا قد خرجت من محيطها لتنشغل برعاية شؤونها الداخلية وتنمية مجتمعها (نورالدين، 2010ب).

و رغبة أتاتورك في ترسيخ "الانعزالية" كمبدأ على صعيد السياسة الخارجية، لم تكن تعني إغماض العين عما يجري خارج الحدود، بقدر ما عنت الانسحاب من العلاقات التي تحكم المجتمعات الشرقية، والانفتاح على الغرب واقتباس قيمه (نورالدين، 1993)، من خلال اختيار سياسة تغريبية غير مبالية بمحيطها الاسلامي والعربي، والانكفاء عن قضايا الشرق الأوسط بحيث لم تعد تركيا تعتبر نفسها جزءًا من هذه المنطقة التي لها روابط تاريخية وجغرافية معها (الضميري، 2001)، و قد سارت النخبة التركية الحاكمة، على خطى كمال أتاتورك في الالتحاق بالغرب بدلاً من الشرق الأوسط والعالم العربي والاسلامي(Sayari, 1997)، في اطار انتهاج سياسة البُعد الواحد المرتبطة بالغرب(لادمي، 2018)، وسياسة دفاعية مزمنة تجاه المنطقة العربية، جعلت الطرفين تحت وطأة التاريخ والمداخلات الغربية، مما تسبب بالتالي في فتور وبرود العلاقات أو حتى في توترها وتدهورها في أحيان كثيرة(صالحة، 1995).

المطلب الثاني: مرحلة تأسيس الجمهورية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية:

لم تهتم الكمالية بالتوافق مع النظام الإقليمي الذي نشأ في أعقاب الحرب العالمية الأولى، بل حرصت على عدم الانخراط في

مشاكل البلدان والشعوب العثمانية السابقة (دوران، 2013) وبناء علاقات وثيقة وإستراتيجية مع الغرب، مع انتهاج سياسة "حيادية" نوعاً ما إزاء قضايا الشرق الأوسط عامة، وشبه قطيعة مع العالم العربي والاسلامي الذي كان يُنظر اليه على أنه عقبة أمام المشروع التحديثي التركي (نوفل، 2012)، وفقاً للسياسة التركية القائمة على الانفصال عن المحيط بما تعنيه من انفصال جغرافي وتاريخي وحضاري، والتحاق بمحيط آخر وانتماء تغريبي (أحمد، 2015).

و في حين اتجهت تركيا الحديثة نحو القطيعة مع ماضيها، وموروثها العثماني، وبيئتها الإقليمية، اتجهت الأقطار العربية، سواء منها المستقلة أو الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي، بتنظيم أمورها الداخلية والكفاح ضد السيطرة الأجنبية، اضافة إلى انشغالها بتطورات الحركة الصهيونية في فلسطين(الكيلاني، 1996)، كما وقد كان التراث العثماني لتركيا، واصلاحاتها ذات الطابع الغربي، والآمال القومية المتفاوتة عوامل كافية لوضع مسافة بين تركيا وبين جيرانها من العرب(إرغوفنتش، 1996)، حيث كانت الأفكار والمبادئ القومية قد أثرت بعمق، وأحبطت العلاقات العربية التركية، فموجة القومية العربية المتزايدة، والتزايد المصاحب في المشاعر القومية بين الأتراك كان قد بلغ الذروة خلال هذه الفترة، مما كان له الأثر الكبير في تعميق العزلة (أوغلو، 1999) وبانغماس الأتراك في عملية التحديث والتوجه نحو الغرب، أصبحت الطبقة المسيطرة في تركيا غير مبالية بالعالم العربي ومشكلاته، وهكذا، سيطر شعور متبادل من اللامبالاة وعدم المودة بين العرب والأتراك معاً(الكيلاني، 1996).

وكل ذلك جعل العلاقات التركية العربية يشوبها القلق والسلبية والشك، في ظل خبرة تاريخية بين الطرفين وقعت فريسة تفسيرات سلبية متناقضة (دلي، 1999)، وبالفعل كانت العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والعالم العربي محدودة جدا خلال مدة طويلة، واقتصرت على بلدين اثنين هما: مصر والعراق، حيث اكتفت تركيا بتعيين ممثل لها على مستوى قائم بالأعمال في مصر عام 1925، وتعيين ممثل لها على مستوى وزير مفوض في العراق عام 1929(أحمد، 2015)، وخلال هذه الفترة كانت السياسة التركية قد اتخذت عدة مواقف صُنفت على أنها معادية تجاه المنطقة العربية، أدت إلى خلق حالة من التشنج والتأزم في العلاقات العربية التركية، من أهمها:

1-المطالبة بلواء الموصل في العراق: إذْ ادعت السياسة التركية أن ضم الموصل للعراق عام 1920 من قِبل بريطانيا وفرنسا كاستحقاقات لاتفاقية (سان ريمو) ومعاهدة لوزان عام 1923، ومصادقة عصبة الأمم على ذلك عام 1925، لا يُلغي أحقيتها التاريخية به (السرحان، 2013)، وطالبت تركيا بضم اللواء بحجة أنه يضم أغلبية تركية آنذاك(AkilliK, 2017)، إلا أن تركيا خسرت معركتها السياسية في ضم الموصل في إطار اتفاقية 5/حزيران/1926، التي تنازلت فيها عن ادعاءاتها في الموصل، وحصلت كجزء من التسوية لحل المشكلة على تأكيد اشراكها بنسبة (10%) من حصة العراق من امتياز معطى لشركة النفط التركية ولمدة (25) عاماً (علي، 2008).

2-ضم لواء الاسكندرونة السوري: والذي تم سلخه مع أراضٍ أخرى عن سوريا بالتعاون مع فرنسا كدولة انتداب، بدءًا باتفاقية أنقرة الأولى عام 1921(محفوض، 2012)، واكتمل ضمها عام 1939 بموجب اتفاقية عدم الاعتداء التي وافقت فرنسا بمقتضاها على الحاق لواء الاسكندرونة بتركيا(علي، 2008)، واعترفت فيها بأهمية ميناء اسكندرونة لتركيا وبمنفذها الصالح للعمل على ساحل البحر المتوسط، حيث دمجت تركيا اللواء ضمن أقاليمها وأسمته بِـ "هاتاي"، مما خلق حالة من التشنج والتأزم في العلاقات العربية التركية، وبقي يُشكّل سبباً لاستياء العرب من تركيا وسياستها(محمد، 2017).

المطلب الثالث: مرحلة نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الستينات

خلال الحرب العالمية الثانية اتخذت تركيا موقف الحياد من خلال عدم الدخول في الحرب بشكل مباشر لتجنب الإضرار الكبيرة بسبب موقعها الجغرافي القريب من الأحداث(علي، 2008)، وبعد مدة وجيزة من نهاية الحرب ومع ظهور نذر الحرب الباردة، تركت الديناميات الدولية الفاعلة بصماتها بقوة على السياسة الخارجية التركية، ففي ظل خوف تركيا من طموحات الاتحاد السوفيتي لاستعراض قوته جنوباً نحو منطقة المتوسط (تشبينار، 2008)، وتزايد القلق التركي من مضاعفات النشاط السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط والذي عدته تركيا خطراً على أمنها القومي (الضميري، 2001)، أصبحت السياسة الخارجية التركية أكثر وضوحاً في توجهها نحو الغرب، إذْ أصبحت تركيا في الأربعينات والخمسينات عضوا في المجلس الأوروبي وفي حلف شمال الأطلسي (أحمد، 2015).

و قد كان هذا التهديد السوفيتي القابع على الحدود الشرقية لتركيا محدداً جيو-إستراتيجياً للسياسة الخارجية التركية على مدى ما يقارب خمساً وأربعين سنة (عبدالعظيم، 2012)، فكانت تركيا طوال أكثر من نصف القرن الماضي حليفا إستراتيجياً للولايات المتحدة وأوروبا، كونها تولت في آن واحد دور قاعدة أمامية لحلف شمال الأطلسي في شبكة احتواء الاتحاد السوفيتي، ومواجهة

التهديد الشيوعي الذي استهدف شرق الأناضول ومضائق البوسفور والدردنيل (نوفل، 2012)، وهكذا انخرطت تركيا في الثنائية القطبية التي تحكمت في العالم، وتمزّق بالنسبة اليها البُعد الشرق أوسطي والعربي من محيطها الذي لم يعد يُمثل أهمية إلا بمقدار ما يُرى من نافذة المصالح الغربية (نورالدين، 1993)، وأصبح الموقف التركي حيال الغرب هو الذي يُحدد موقفها من أي قضية (إرغوفنتش، 1996)، حيث كان التكيف السياسي التركي متجهاً نحو الغرب وبتجاهل كلي لجيران تركيا في المنطقة العربية (أوغلو، 1999).

و بينما تكيفت تركيا بسياستها الخارجية لتتناسب مع الأهداف العامة لحلف الأطلسي ولحلفائها الغربيين، وعززت خيارها الغربي بانحياز كامل إلى معسكره السياسي في مواجهة الاتحاد السوفيتي(الزين، 1992)، اصبحت معظم الأقطار العربية المركزية أقرب إلى القطب الآخر في نظام الحرب الباردة ذات القطبين، ليظهر ما يُسميه (إرسين كالايسي أوغلو) بِـ "مواجهة غيابية بالوكالة بين تركيا وجيرانها العرب"، وبذلك تأثرت السياسة التركية تجاه المنطقة العربية بتطورات الحرب الباردة، في ظل توجهين مختلفين متضاربين لتركيا والعالم العربي، فما اعتبره العرب قوة استعمارية مستغلِة وغازية اعتبره الاتراك نموذجاً للتحديث والعلمنة والديمقراطية، وبشكل مشابه كان يُنظر في العالم العربي إلى الاتحاد السوفيتي الذي اعتبرته تركيا خطراً كبيراً، مصدراً مهماً للعون الاقتصادي والعسكري أمام الخطر الغربي الاستعماري وحليفه الإسرائيلي (أوغلو، 1999)، وفي ضوء ذلك، غلُب على السياسة التركية تجاه المنطقة العربية خلال هذه الفترة سمة المواجهة والصراع والقطيعة (الرشدان، 1998)، حيث كانت تركيا قد انتهجت سلسلة من السياسات السلبية والتي صُنفت على أنها معادية تجاه المنطقة العربية، ألحقت ضرراً بالغاً بعلاقات تركيا بالعالم العربي، ومن هذه السياسات ما يلي:

1-الدخول في تحالفات إقليمية معادية: حيث عمدت السياسة التركية إلى اقامة علاقات وتحالفات إقليمية موالية للغرب ومعادية للاتحاد السوفيتي والتوجهات القومية العربية، وفي اطار دورها في الأحلاف العسكرية (الأطلسي 1952، بغداد 1955، السنتو 1959) كثيراً ما مارست تركيا سياسة تجاه الدول العربية قوامها التوتر والضغط (دلي، 1999)، ولهذا اندرجت تركيا عند الرأي العام العربي في عداد الدول الغربية المعادية للعرب، وبخاصة أن تركيا كانت الممر لمخططات الغرب في الشرق الأوسط، مثل مشروع "قيادة الشرق الأوسط" عام 1951 الذي رفضه العرب وكان مصيره الفشل، اضافة إلى نشاط تركيا في بناء تحالف إقليمي شرق أوسطي موال للغرب، هو "حلف بغداد" بغرض مواجهة النظام الإقليمي العربي المستند إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك (1952)، والتصدي للدول العربية ذات النزعة والتوجهات القومية، ولا سيما مصر وسوريا، واحكام الطوق حول الاتحاد السوفيتي، والالتفاف على منابع النفط (الكيلاني، 1996).

2-تطوير علاقات ايجابية مع إسرائيل: انعكس تناقض الخيارات العربية والتركية وانضواء كل منهما في المعسكر المعادي للآخر، على مواقف كل منهما تجاه الآخر، حيث مارست السياسة التركية ما يُمكن تسميته بـ "فك الارتباط" التركي العربي عبر اعترافها بإسرائيل كحليف محتمل في إطار المنظومة الأمنية والسياسية الغربية في المنطقة، وكأول دولة اسلامية تعترف بإسرائيل عام 1949 واقعياً، ثم اعترفت بها قانونياً عام 1950، وأقامت معها علاقات دبلوماسية عام 1952 بتبادل السفراء(صالح، 2010) وعملت على تسهيل هجرة اليهود الأتراك اليها، حيث انخفض عددهم من (78730) شخصاً عام 1948 إلى (30) الفاً عام 1949(السمّاك، 1993)، ووصل الأمر برئيس الوزراء التركي آنذاك عدنان مندريس أن وجه لوماً للعرب أثناء زيارته إلى واشنطن قال فيه "أن الوقت قد حان للاعتراف بحق إسرائيل بالحياة" (علي، 2008)، كما قامت تركيا بتحسين التبادل التجاري مع إسرائيل، و بدأت بتوقيع اتفاقيات أمنية معها ابتداء من عام 1951، كان من بينها التوقيع على ميثاق معاهدة "حزام المحيط" مع إسرائيل وأثيوبيا(صالح، 2010)، وتوقيع اتفاقية "الرمح الثلاثي" (Trident) للتعاون الاستخباري مع إسرائيل وإيران في نهاية الخمسينات في مواجهة العرب والسوفييت(Alpher,2010)، ورداً على قيام الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958(محمد، 2017).

3-الموقف التركي من استقلال الجزائر: ففي هذه المرحلة وقفت تركيا ضد الثورة الجزائرية عندما عُرضت قضيتها في الأمم المتحدة، ووقفت في صف فرنسا خلال حرب الاستقلال الجزائرية، وعارضت مراراً وتكراراً ادراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة(شافو، 2014)، و عندما لمست تركيا تغيراً في الموقف الأمريكي تجاه استقلال الجزائر، انتهجت مساراً مغايراً، حيث بدأت التنسيق مع الولايات المتحدة في الامتناع عن التصويت، فقد امتنعت تركيا عن التصويت لاقتراح المجموعة الآسيوية الافريقية في اتجاه الاعتراف الفوري باستقلال الجزائر عام 1958 في الأمم المتحدة، كما لم تعترف تركيا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي أقيمت في القاهرة عام 1958(يلماز، 2014).

4-الاشتراك في أنشطة عسكرية تجاه دول عربية: وقد كان ذلك تحديداً ضد سوريا، وفي اطار موافقة تركيا على مبدأ

أيزنهاور وتصريح رئيس وزرائها "عدنان مندريس" بأن "تركيا مقتنعة بأنها سوف تحتل مركزاً مرموقاً في مبدأ أيزنهاور"(حمود، 2012)، وموافقتها على مشاركة الولايات المتحدة في مواجهة "الأنشطة التخريبية" في المنطقة"، والتي قُصد بها مواجهة امتداد التيار العربي الوحدوي في دول المشرق العربي (الضميري، 2001)، لمنع هذا التيار من تحقيق الوحدة السورية مع مصر، مع تزايد مطالب الوحدة مع مصر في سوريا، وتزايد النفوذ السوفيتي فيها، إذْ أعلنت تركيا بأن الأحداث في سوريا تؤثر فيها مباشرة؛ لأن سقوطها بيد الشيوعيين يعني وضع تركيا بين فكي الكماشة الشيوعية، مما دفع تركيا إلى حشد قواتها على الحدود السورية واجراءها مناورات استفزازية لتصعيد الضغوط على الحكومة السورية(حمود، 2012)، ويُضاف إلى ذلك، التسهيلات العسكرية التي قدمتها تركيا إبان الانزال العسكري الأمريكي في لبنان عام 1958، من خلال استخدامها لقاعدة انجرليك التركية(توم، 2016).

و نتيجة لكل هذه السياسات التركية، تشكلت حالة من التأهب والحذر والصورة السلبية في المنطقة العربية تجاه تركيا، تركت آثارها السلبية على العلاقات الاقتصادية التي وصلت إلى الدرك الأسفل (علي، 2008)، فبينما كانت تركيا تُمثل قاعدة أمامية في المنظور الغربي، لم تكن تُمثل إلا "الشرطي الإقليمي" للولايات المتحدة من وجهة النظر العربية(Akilli,2017).

المطلب الرابع: مرحلة منتصف الستينات حتى نهاية الحرب الباردة

كانت علاقات تركيا مع الشرق الأوسط والمنطقة العربية حتى أواسط الستينات علاقة عدم اهتمام وتجاهل وعدم اكتراث، إلا أن أحداث الستينات حملت تغييرات مفاجئة ومهمة في سياسة تركيا نحو الشرق الأوسط والمنطقة العربية والعالم الاسلامي، فالتماهي الذاتي التركي مع الغرب وما رافقه من ابتعاد دبلوماسي عن العالم العربي في الشرق الأوسط بدءا يتغيران بالتدريج منذ منتصف الستينات(أوغلو، 1999)، حيث أخذت تركيا تُراجع سياستها الخارجية محاولة العودة إلى المنطقة العربية والعالم الاسلامي مستندة إلى جملة من العوامل ذات الطابع السياسي والاقتصادي، دفعتها إلى إعادة النظر في سياستها الخارجية لخدمة مصالحها الوطنية(بداد، 2014)، إلى حد أن تركيا كانت قد شاركت في المداولات حول انشاء منظمة المؤتمر الاسلامي في الرباط عام 1969، وأصبحت طرفاً كامل العضوية فيها عام 1976، في أول قطيعة كبيرة مع المبادئ العلمانية في العلاقات الدولية (تشبينار، 2008)، ولعل أهم العوامل والأسباب التي دفعت إلى هذا التحول في السياسة التركية والتغير التدريجي فيها ما يلي:

1- أزمة قبرص الأولى عام 1964، وما رافقها من تردد أمريكي في دعم تركيا، وتوتر العلاقات بينهما على اثر الرسالة شديدة اللهجة التي أرسلها الرئيس الأمريكي "ليندون جونسون" لرئيس الوزراء التركي "عصمت إينونو" يهدده فيها "بالتخلي عن تركيا إذا ما أقدمت على استخدام القوة في الجزيرة القبرصية"(Cagaptay,2015)، حيث لم يقف إلى جانب تركيا سوى أربع دول عند عرض القضية القبرصية على الجمعية العامة للأمم المتحدة، لم تكن منها الأقطار العربية بالطبع، ولم يقفوا حلفائها الغربيين إلى جانبها أيضاً (الكيلاني، 1996)، مما وجه صفعة قوية لمصداقية الغرب بخصوص الدفاع عن تركيا، عندها أدرك صناع السياسة الخارجية التركية أن اقتصار تركيا على علاقات وثيقة مع أعضاء حلف شمال الاطلسي على حساب بقية دول العالم يؤدي إلى عزل تركيا ويجعلها عرضة للضغط من قبل حلفائها (نجم، 2017)، وتأسيساً على ذلك، شهدت السياسة التركية إزاء الغرب مراجعات جادة خلال هذه الفترة، فضلاً عن تزايد ادراك صانعو السياسة التركية بأن الدور التركي في الشرق الأوسط ساهم في عزلتها الدولية، مما زاد من ضرورة إعادة النظر في مرتكزات هذا الدور(الضميري، 2001)، وتطوير علاقات متنوعة مع أكبر عدد ممكن من الدول في الشرق الأوسط، اضافة إلى أوروبا الشرقية، افريقيا، آسيا، وجزر المحيط الهادي، الأمريكيتين، وتحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، وشرعت فعلياً إلى الدخول في علاقات ايجابية مع الدول العربية وتوسيع العلاقات التجارية معها (نجم، 2017).

2-أزمة النفط عام 1973: فقد تكثفت علاقات تركيا الاقتصادية واتصالاتها السياسية مع الدول العربية في اطار سعي السياسة التركية لمواجهة أسعار النفط المرتفعة من خلال زيادة صادرات البضائع والخدمات التركية إلى المنطقة العربية(تشبينار، 2008)، وفي ظل ضغوط أوروبية لإعادة العمالة التركية الموجودة في أوروبا إلى وطنها، إضافة إلى تقلص فرص تصدير المنتجات التركية إلى أوروبا ولا سيما الزراعية (أحمد، 2015)، مما جعل من الطبيعي أن تفكر تركيا بالتقارب مع الدول العربية وخاصة المصدرة للنفط للاستفادة من فوائضها المالية والوصول إلى أسواق جديدة والحصول على استثمارات مع تقلص حجم القروض والاستثمارات الغربية لتركيا(الضميري، 2001)، حيث برزت حاجة تركيا إلى الأسواق العربية للحصول على ما تحتاجه من عملات صعبة لتغطية تكاليف وارداتها النفطية الآخذة بالزيادة ومواجهة النقص الحاد في تحويلات عمالها في الدول الاوروبية، ومن أجل شراء قطع غيار لأسلحتها الأمريكية(الرشدان، 1998).

3-الأزمة القبرصية الثانية عام 1974: وذلك عندما قامت تركيا بالتدخل العسكري وسيطرت على نحو (40%) من الأراضي القبرصية، بعد محاولة الجانب اليوناني ضم الجزيرة اليه(حميد، 2016)، فجاء الموقف الغربي سلبياً تجاه تركيا، وقامت الولايات المتحدة بفرض حظر عسكري عليها، ومنع تصدير الأسلحة اليها، واستتبع ذلك جموداً عميقاً في العلاقات بينهما حتى عام 1981(Cagapatay,2015)، في حين وقفت بعض الدول العربية إلى جانب تركيا (الكيلاني، 1996)، وبذلك وجدت تركيا نفسها في عزلة دولية في صراعها مع اليونان في الجزيرة بعدما وقفت معظم الدول الغربية إلى جانب اليونان(دلي، 1999)، مما دفع تركيا للسعي إلى تطوير علاقاتها بالمنطقة العربية كحل للخروج من عزلتها وأزمتها الاقتصادية وتوفير الاسناد لها في مواجهة القضية القبرصية كحلفاء إقليميين(الموسوي، 2014).

و نتيجة لكل هذه الأسباب وتفاعلاتها، فُتح الطريق أمام تركيا لإحداث تغير جدّي في بناء السياسة الخارجية ذات الاتجاه الواحد و"محور الحلف"(أوغلو، 1999)، حيث برز توجه جديد في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية عبّرت عنه مجموعة من التصريحات التركية الرسمية منها ما صرّح به وزير الخارجية التركي في كانون الثاني / 1965 بأن "علينا أن نسعى من أجل توثيق علاقاتنا مع البلدان العربية وتنظيف هذه العلاقات مما لحق بها من شوائب"، وهو ما أكده رئيس الوزراء التركي آنذاك "سليمان ديميريل" حين قال "إن من بين أهدافنا الرئيسية العمل على بناء صداقة حقيقية مع البلدان العربية في الشرق الأوسط والمغرب العربي، وعلينا تطوير التعاون المثمر معها في المجالات كافة"، وقد عزّز هذا التوجه التركي تراخي قبضة الاحلاف الغربية على المنطقة العربية، وتراجع المد الوحدوي العربي (السمّاك، 1993).

و بذلك بدأت تركيا بتطوير علاقات اقتصادية ثنائية واتصالات سياسية مع الدول العربية بحلول منتصف الستينات، وبرزت دول النفط العربية الغنية، وبخاصة ليبيا والعراق والسعودية والامارات كأسواق جديدة للشركات التركية الجديدة الصاعدة، وبدأت شركات بناء مختلفة مشاريع درت أرباحاً ضخمة، واتجهت العلاقات التركية العربية نحو التحسن في السبعينات، ومع بداية الثمانينات بدأ رؤساء الوزراء ورؤساء الدولة الأتراك ونظراؤهم العرب بتبادل الزيارات في عواصمهم مصطحبين وفوداً كبيرة من رجال الأعمال(أوغلو، 1999)، فارتفع حجم الصادرات التركية للدول العربية من (26) مليون دولار في عام 1966 ليصل إلى (5.1) مليار دولار عام 1981 وليُشكل (34%) من اجمالي صادرات تركيا(رشدان، 1998)، وبدأت ساحة المصلحة الاقتصادية بالظهور من خلال اتصالات اقتصادية مكثّفة، فوقعت تركيا مع العراق اتفاقية لمد خط لأنابيب النفط بين البلدين، وعملت على بناء علاقات أمنية مع السعودية ودول الخليج الأخرى المتواجدة تحت الخطر الأمني الناجم عن الحرب العراقية الإيرانية، وقد زادت العلاقات التي طورتها السياسة التركية مع الدول العربية كالعراق ومصر والسعودية من تأثير تركيا في المنطقة، ومنحت السياسة التركية تأثيراً وفاعلية أكبر(أوغلو، 1999)، و إضافة إلى توسيع العلاقات التجارية مع الدول العربية، اتجهت السياسة التركية إلى تبني مشروعات للتعاون الاقتصادي الإقليمي مع الدول العربية، ومن أهم هذه المشاريع ما يتعلق بموضوع المياه والطاقة الكهربائية، وعقدت عدة مؤتمرات لبحث مشكلة نقص المياه في أحواض أنهار الأردن والفرات ودجلة والنيل، وقدمت الحكومة التركية "مشروع مياه أنابيب السلام"، ودعت تركيا إلى ربط شبكات الكهرباء بينها وبين سوريا والعراق والأردن ومصر، وذلك لتبادل الطاقة الكهربائية بين هذه الدول الخمس(الرشدان، 1998).

و قد اتسمت السياسة التركية تجاه المنطقة العربية خلال هذه الفترة بسمات عديدة، أهمها عدم تدخلها بالنزاعات العربية، والصراعات الإقليمية كالحرب العراقية الإيرانية التي أعلنت تركيا موقف الحياد منها، والتوجه نحو اقامة علاقات إقليمية متوازنة واقامة علاقات سياسية ودبلوماسية ودية مع الدول العربية إضافة إلى إيران وإسرائيل، مع استثناء سوريا من هذا التوجه بسبب الخلاف الدائر بينهما حول ملكية لواء الاسكندرون، إضافة إلى التوجه بتأييد المواقف الداعمة للحقوق الفلسطينية بعد حرب عام 1967، والتحول بموقفها من الصراع العربي الإسرائيلي بضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية وأهمها القرار 242، والتوجه نحو تعزيز علاقاتها عبر منظمة المؤتمر الاسلامي(Sayari, 1997)، وفي ظل سعي السياسة التركية لتحقيق ذلك، ولرأب الصدع الذي أصاب علاقاتها بالمنطقة العربية وتطوير هذه العلاقات، فقد تبنت تركيا السياسات الإيجابية التالية تجاه المنطقة العربية خلال هذه المدة الزمنية:

1-مواقف ايجابية خلال حربي عام 1967 وعام 1973: إذْ كانت حرب عام 1967 محكاً مهماً للتغير التركي تجاه المنطقة العربية، فانحازت تركيا إلى الموقف المصري ورفضت الانضمام إلى مجموعة الدول البحرية التي كانت تطالب بإعادة فتح خليج العقبة أمام السفن الإسرائيلية(تشبينار، 2008)، وأيدت تركيا الموقف العربي من الحرب، وطالبت بضرورة الانسحاب الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل، ففي زيارته للأردن صرّح الرئيس التركي (جودة صوتاي) في أيلول 1967 "بوجوب

انسحاب إسرائيل من جميع الاراضي التي احتلتها عام 1967، وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن القدس تنفيذاً دقيقاً"(بداد، 2014)، وخلال حرب عام 1973 لم تسمح تركيا للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام قواعدها لتزويد إسرائيل بالسلاح، وسمحت للطائرات السوفيتية باستخدام مجالها الجوي في طريقها إلى مصر لتجديد مخزون سلاحها أثناء الحرب، وقد كان كل ذلك في ظل التوتر الذي شهدته العلاقات التركية–الإسرائيلية بعد حدوث الأزمة التركية–القبرصية الأولى عام 1964، حين اختارت إسرائيل صف اليونان وليس تركيا(صالح، 2010).

2–مواقف تتعلق بالقضية الفلسطينية والسلوك الإسرائيلي: حيث كانت السياسة التركية خلال هذه الفترة قد اتخذت مجموعة من القرارات والمواقف المؤيدة للعرب وللحقوق الفلسطينية وتُدين السلوك الإسرائيلي، ففي عام 1967 صوتت تركيا في الأمم المتحدة ضد الحاق القدس ادارياً بإسرائيل، ورفضت اجراءات إسرائيل الخاصة بنزع ملكية الاراضي في القدس، ورداً على احراق المسجد الأقصى عام 1969 ألغت تركيا الاتفاقية التجارية مع إسرائيل، وأغلقت المكتب السياحي الإسرائيلي في أنقرة، وانخفض التبادل التجاري بينهما(بداد، 2014)، غير أن تركيا عارضت قرار منظمة المؤتمر الاسلامي الذي طالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل(صالح، 2010)، وفي عام 1975 أيدت تركيا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي عرّف الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، واعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ثم سمحت للمنظمة بفتح مكتب دبلوماسي لها في تركيا عام 1979، فكانت بذلك أول دولة في حلف شمال الأطلسي تقيم علاقات لها مع منظمة التحرير الفلسطينية(بداد، 2014)، و مع صدور القرار الإسرائيلي المتضمن اعتبار القدس الموحدة بكاملها عاصمة لإسرائيل وضم القدس الشرقية إلى القدس الغربية عام 1980، أغلقت تركيا قنصليتها في القدس، وخفضت مستوى العلاقات الدبلوماسية من رتبة قائم بالأعمال إلى رتبة سكرتير ثانٍ(نورالدين، 2010ج)، وكانت تركيا قد أدانت القصف الإسرائيلي للمفاعل النووي العراقي عام 1981، وأعلنت عدم اعترافها بقرار إسرائيل ضم الجولان في نفس العام(أحمد، 2015).

و نتيجة لهذه السياسات التركية الايجابية تجاه المنطقة العربية، فقد حظيت تركيا بمعاملة اقتصادية تفضيلية من بعض الدول العربية، حيث كانت ليبيا قد أعلنت بأنها ستستأنف تصدير النفط إلى تركيا بعد أن كانت قد أوقفت تصديره إلى كثير من الدول وخاصة في أوروبا الغربية(بداد، 2014)، وحظيت تركيا بقروض ومساعدات مالية كبيرة من الدول العربية، منها مبلغ(250) مليون دولار من السعودية كمكافأة لها على تخفيض درجة التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل(علي، 2008)، و خلال المدة من 1977–1983 منحت صناديق التنمية العربية تركيا نحو(748) مليون دولار كقروض جُلها كان لتمويل واردات تركيا النفطية ومشاريع الطاقة(أحمد، 2015)، وقد كان من بين انعكاسات هذه السياسات التركية تزايد أعداد الطلبة العرب الذين يدرسون في تركيا، إضافة إلى ازدهار السياحة والتجارة بين تركيا والعالم العربي(Altunisik,Ellabbad, 2010).

إلا أنه مع منتصف الثمانينات نشأت عدة متغيرات أعادت تركيا إلى وضع سياستها الخارجية في إطار المعسكر الغربي، ومن هذه المتغيرات: تراجع أسعار النفط، وضغط الجيش التركي على الاحزاب لتعزيز علاقة تركيا بحلف الأطلسي وبالإستراتيجية الأمريكية(الكيلاني، 1996)، في ظل تزايد التجاوب الأمريكي مع مطالبات تركيا بزيادة حجم الدعم العسكري والاقتصادي المخصص لها(نجم، 2017)، يضاف إلى ذلك، أن التوجه نحو اعادة النظر في السياسة التركية ازاء المنطقة العربية خلال النصف الثاني من الثمانينات، كان قد تأثر بعدم اعتراف العالم العربي بمطالبة القبارصة الأتراك بحق تقرير المصير سواء في الأمم المتحدة أو في منظمة المؤتمر الاسلامي، وفي ظل تمتع دول عربية عدة بعلاقات ودية مع القبارصة اليونانيين، واعترافها بالدولة القبرصية اليونانية بوصفها الادارة الشرعية الوحيدة للجزيرة(تشبينار ، 2008).

كل ذلك ساهم في عودة تركيا إلى اطارها الحقيقي الذي يسعى نحو الاندماج في مؤسسات التحالف الغربي كموازن للسوفييت من ناحية، ولإدارة التنمية في تركيا من ناحية أخرى(الضميري، 2001)، ولعل من أهم مؤشرات التحول في السياسة التركية هو التطور الجذري الذي شهدته العلاقات التركية الإسرائيلية، وتكثيف الزيارات بين الطرفين ذات الطابع الدبلوماسي والعسكري، والقرار التركي برفع التمثيل الدبلوماسي لدى إسرائيل من سكرتير ثانٍ إلى منصب وزير مفوض(صالح، 2010)، و قد ترافق ذلك مع تدهور علاقة تركيا الثنائية بسوريا والعراق اثر مخاوف الدولتين من مشاريع تركيا المائية على ضفة نهري دجلة والفرات وأهمها مشروع (الغاب)، (تشبينار، 2008)، وفي اطار تطورات المشكلة الكردية وتزايد أعمال ونشاطات حزب العمال الكردستاني المسلحة ضد تركيا، والاتهامات التركية لسوريا بتوفير الدعم للحزب، مما دفع السياسة التركية إلى اعادة النظر في موقفها وعلاقاتها في المنطقة، لحساب التحول نحو الغرب مرة أخرى، بينما ضعُفت علاقاتها مع الشرق (Akilli,2017).

المطلب الخامس:مرحلة ما بعد الحرب الباردة وحتى عام 2002

منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين تركت تداعيات انهيار الاتحاد السوفيتي، وحرب الخليج الثانية، وعملية التسوية السلمية للصراع العربي–الإسرائيلي، وبروز النظام العالمي الجديد، تأثيراتها الواضحة على الأوضاع الإستراتيجية في الشرق الأوسط، وأصبحت الرؤية التركية تُعبّر عن اهتمامها بالمنطقة من منطلق الاستجابة للموقع الجيوسياسي الذي يفرض على تركيا الاهتمام بالبيئة الإقليمية المحيطة كمصدر تهديد لأمنها القومي، أو لإقامة علاقات اقتصادية ذات فائدة أو كمجال للحركة والنفوذ الإقليمي والدولي، وبذلك أصبحت تركيا معنية بصورة مباشرة باعتباراتها الإقليمية أكثر من ذي قبل، وهو ما تطلب منها مزيداً من الانخراط في المنطقة(زغدان، 2015)، بما يُحقق المصالح المشتركة مع حليفها المهيمن(الولايات المتحدة)، في ظل غياب لاعبين إقليميين وما تركه ذلك من فراغ إستراتيجي كان لابد من ملئه من قِبل تركيا والحصول على مكاسب أكبر(كامل، نجم، 2017).

و لقد جاءت السياسة التركية تجاه المنطقة العربية خلال هذه الفترة انعكاساً وانسجاماً مع كل هذه التطورات، وانطلاقاً من الإستراتيجية الدفاعية التركية التي دفعت تركيا للنظر إلى معظم جيرانها كمصدر تهديد محتمل لأمنها في ظل الظروف الجديدة، والشعور بوجود خطر دائم، باعتبار أن أمن واستقرار تركيا أصبح مرتبطاً بشكل وثيق بالتطورات في المنطقة، وهو ما عبّر عنه وزير الخارجية التركي "حكمت تشيتين" عام 1993 حينما قال" تحولت تركيا إلى دولة مواجهة على جبهات متعددة، وذلك نظراً لموقعها الجيوسياسي الذي يضعها في أقل مناطق العالم استقراراً، ومن الممكن للأزمات والنزاعات التي تقع في هذه المناطق أن تمتد في أي لحظة لتطوق تركيا"(قاسيلي، 2014)، وارتباطاً بذلك، فمع نهاية الحرب الباردة، وبعد حرب الخليج بالتحديد، تخلت تركيا عن سياستها الانكفائية في الشرق الأوسط بهدف القيام بدور إقليمي أكثر فعالية(Sayari,1997)، الأمر الذي أفضى إلى نوع من التغيير طال وظيفتها الأمنية السابقة ضمن التحالف الأطلسي لتكون أكثر اندفاعاً وتوجهاً نحو الشرق الأوسط، تحدوها الرغبة في تحسين مستوى أدائها الاقتصادي، فتحركها السياسي في المجالين الإقليمي والدولي لا يُمكن النظر اليه بمعزل عن دوافعها الاقتصادية وحاجتها الأمنية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن السعي التركي للقيام بدور إقليمي ومزيد من التفاعلات الإقليمية لقي معارضة شديدة من قِبل الدول العربية الرئيسية في المنطقة لا سيما العراق وسوريا(محمد، سليم، 2004).

و قد عبرت رئيسة الوزراء التركية آنذاك، "تانسو تشيللر"، عن السياسة التركية ودوافعها بقولها أن هناك "حاجة إلى سياسة خارجية تركية جديدة تواكب هذه المستجدات وتتفاعل معها، اذا كانت تركيا مُصّرة فعلاً على تأدية دور الموجه الإقليمي الرائد في كثير من القضايا الإستراتيجية المهمة"، فمن وجهة نظرها "تعيش منطقة الشرق الأوسط مرحلة قيام نظام إقليمي جديد، وان لتركيا دوراً مهماً في ترسيمه وتحديد معالمه، وأن تركيز عملية السلام في المنطقة عماده التعاون الاقتصادي بين بلدانها، وهذا ما سيعطي تركيا فرصة أن تؤدي الدور المهم هنا كونها صلة الوصل بين الشرق والغرب" (صالحة، 1995).

و هو ما يتوافق مع الرؤية التي كان يؤمن بها ويُعبّر عنها الرئيس التركي آنذاك "تورغوت أوزال" الذي كان مقتنعاً بأن لتركيا رسالتين أوروبية وآسيوية، نظراً إلى خصوصية موقعها الجيو–إستراتيجي على ملتقى القارتين الأوروبية والآسيوية، وإلى قدراتها كقوة محورية في الشرق الأوسط، الأمر الذي يؤهل تركيا، بحسب رأيه، للاضطلاع بدور الجسر بين القارتين، وبالتوسط لحل النزاعات والمشكلات المزمنة التي يعانيها الشرق الأوسط(نوفل، 2012)، حيث شكلت فترة رئاسة أوزال في بداية التسعينات نقلة نوعية في إدارة السياسة الخارجية التركية، وفقاً لرؤية واضحة، تتضمن تحويل تركيا على المستوى الداخلي إلى دولة مدنية ديمقراطية ليبرالية، وعلى المستوى الخارجي، قوة إقليمية وعالمية، تعمل على خلق الانسجام مع حالة التنوع التي تتميز بها تركيا(الفاضي، 2015)، و هو ما بدأ يُشكل بداية مرحلة التخلي عن السياسة الخارجية الوحيدة الجانب/ذات البُعد الواحد الموروثة من الكمالية(نوفل، 2012)، ويرى "أحمد داود أوغلو" أنه مع نهاية الحرب الباردة، بزغ تصور جديد لتركيا في الأذهان كدولة جسر، ومع ظهور مشكلات جديدة عديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة من ضمنها حرب الخليج الثانية والأزمة في البلقان، نجحت تركيا في الحفاظ على استقرارها بالمقارنة مع الفوضى في محيطها، وبدأ المجتمع الدولي ينظر اليها باعتبارها واحة للاستقرار، وجسراً يربط الشرق بالغرب(أوغلو، 2012أ)، وفي اطار هذا الدور فإن السياسات التركية تجاه المنطقة العربية خلال هذه الفترة تمحورت حول المواقف والموضوعات التالية:

1–حرب الخليج الثانية: بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي بدا لأول وهلة أن الدور التركي فقد مبررات وجوده بالنسبة للغرب ولحلف شمال الأطلسي بعد زوال التهديد السوفيتي وبالتالي فقدان الاهتمام الغربي بتركيا، إلا أن حرب الخليج الثانية أنقذت تركيا من هذه المخاوف (الموسوي، 2014)، و هو ما عبّر عنه الرئيس التركي "تورجوت أوزال" عام 1991حينما قال "التصور القائل بأن الأهمية الإستراتيجية لتركيا بالنسبة إلى الغرب سوف تنخفض بعد تفكك حلف وارسو، فإن أزمة الخليج قد

أتاحت فرصة طيبة لدحض هذا التصور غير الدقيق"(محمد، سليم، 2004)، حيث وجدت تركيا في هذه الحرب فرصة ذهبية لاستعادة دورها الذي بدأ يضمر، ولكي تستعيد أهميتها الاطلسية في المنطقة، والحصول بالتالي على المساعدات الغربية، العسكرية والاقتصادية، محاولة من جديد إحياء دورها كموقع محوري في السياسات الإقليمية وإستراتيجيات العالم الغربي، وبذلك سمحت تركيا لقوات التحالف الغربي باستخدام القواعد الاطلسية الموجودة على أراضيها، والانطلاق منها لتنفيذ غارات عسكرية على العراق، كما أنها أيدت جميع قرارات الأمم المتحدة في هذا الخصوص(نورالدين، 1993).

و على الرغم من الضرر الاقتصادي الكبير الذي سيلحق بتركيا أعلنت غلق أنابيب النفط بينها وبين العراق، وقامت بحشد (10) آلاف جندي و(5) آلاف احتياطي قرب الحدود العراقية، مع أن العراق كان قد شكّل في الثمانينات الدولة الثانية في قائمة الدول المستورة من تركيا والثالثة في قائمة الدول المصدرة لها، مما يعني أن تركيا كانت تهدف للحصول على مكاسب جراء موقفها على حساب علاقاتها التاريخية مع العراق(شيال، 2012)، أهمها توسيع دورها ونفوذها في الشؤون الإقليمية، بما يساعدها على الحصول على مساعدات وتسهيلات أمريكية، وتسهيلات لتحقيق عضوية كاملة في الجماعة الأوروبية، إضافة إلى زيادة فرص التعامل التجاري والمالي في المنطقة، وخصوصاً مع دول الخليج(Sayari, 1997)، ولا شك بأن الموقف التركي تجاه العراق كان مدفوعاً بحالة القلق والمخاوف التركية من تزايد قوة العراق الإقليمية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، اذ عدت تركيا ذلك بمثابة تهديداً لأمنها القومي(شيال، 2012)، و قد ألمح الرئيس التركي "أوزال" إلى ذلك في اطار تبريره لموقف تركيا المضاد للعراق حينما قال " إن العراق كان يُشكل تهديداً كبيراً لجيرانه، وكان تصرفنا حكيماً في دعم الدولة التي ستقضي على هذا التهديد (محمد، سليم، 2004)، و قد أدى اتباع تركيا خطاباً عدائياً إلى أعلى مستوى خلال حرب الخليج الثانية إلى اعادة رسم صورة لتركيا التي تقوم بعمليات في المنطقة العربية بدعم من الدول الغربية كما كان سائداً في الخمسينات(أوغلو، 1999)، كما زاد ذلك من حدة التوتر بين تركيا والعالم العربي وقلق العواصم العربية من عودة الهيمنة التركية في المنطقة(Sayari, 1997).

2-المسألة الكردية: جعلت حرب الخليج الثانية بظروفها والنتائج المترتبة عليها تركيا أكثر انغماسا وانخراطاً في الشرق الأوسط والمنطقة العربية، وذلك بفعل تشكل فراغ سلطة في شمال العراق خلق أرضاً خصبة لقيام قوى سياسية جديدة ولصراع للسيطرة على تلك المنطقة(أوغلو، 1999)، حيث أحدثت الحرب فجوة أمنية داخل الاراضي العراقية شكلت مخاوف كبيرة لدى تركيا بعد تنامي نفوذ حزب العمال الكردستاني وجعل المناطق الكردية داخل العراق موطىء قدم له(علي، 2008)، وبذلك قامت تركيا بحملات عسكرية لاجتياح الاراضي العراقية في محاولة للحيلولة دون ظهور دولة كردية مستقلة في شمال العراق تُعزز التطلعات إلى كيان مماثل في صفوف السكان الأكراد داخل تركيا، و بما عدته تركيا تهديداً مباشراً لأمنها القومي (Barkey, 2005)، وقد أدى ذلك إلى اختراق تركيا لمبدأ عدم التدخل في السياسات الداخلية لأي بلد عربي، وتخليها عن الحياد الذي كانت تلتزم به في المنازعات التي كانت تحدث في المنطقة(الرشدان، 1998).

و كانت المسألة الكردية قد برزت كأهم العوامل المؤثرة في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية منذ النصف الثاني من الثمانينات، حيث كان لتهديدات حزب العمال الكردستاني أثرها السلبي في العلاقات السورية التركية بشكل خاص، فتركيا كانت ترى أن سوريا هي الداعم الرئيسي للحزب وأعماله على صعيد الدعم اللوجستي والتدريب، وأنها توفر مأوى لعناصره ومعسكراته، واستمرت تطالب بوقف الدعم السوري للأكراد(سليمان، 2014)، و ساد مناخ من الشك وعدم الثقة، إلى أن بلغت الأزمة ذروتها عام 1998 عندما هددت تركيا سوريا باستخدام القوة إذا لم توقف دعمها للحزب، وانتهت الأزمة بتوقيع البلدين على اتفاق أضنة، والذي أجبرت سوريا بموجبه زعيم حزب العمال الكردستاني على مغادرة أراضيها (Altunisik,Ellabbad, 2010).

3-العلاقات مع إسرائيل: شكلت العلاقات التركية الإسرائيلية خلال هذه الفترة محدداً أساسياً للسياسة التركية تجاه المنطقة العربية، فقد وفّرت مفاوضات واتفاقيات السلام بين العرب وإسرائيل لتركيا امكانيات لتجاوز الكثير من المحاذير والحساسيات التي كانت تتسبب بها علاقتها بإسرائيل في العالم العربي(كامل، نجم، 2017)، حيث تحررت تركيا من نير التوازن الصعب بين التزاماتها الدبلوماسية والسياسية تجاه إسرائيل من جهة، وبين جهودها لإظهار تضامنها مع العالم العربي من جهة أخرى(Sayari, 1997)، مما وفّر دافعاً اضافياً للتقارب التركي الإسرائيلي، فقد شهد عقد التسعينات تقارباً دبلوماسياً وتعاوناً عسكرياً غير مسبوقين بين تركيا وإسرائيل، بدأ برفع تركيا تمثيلها الدبلوماسي مع إسرائيل إلى مستوى السفراء عام 1991، و تطور عام 1996 بتوقيع (22) اتفاقية عسكرية وسياسية واقتصادية(صالح، 2010)، و بهدف تدعيم مكانة تركيا وتعزيز فرص انخراطها في المنظومة الأوروبية، والقضاء على نشاط حزب العمال الكردستاني، واحتواء العراق وردع سوريا، فالاتفاق التركي الإسرائيلي أتاح لتركيا هامشاً من الضغط على الدول العربية بشكل عام، وعلى العراق وسوريا بشكل خاص، نتيجة الخلل في توازنات القوى الإقليمية،

كما وفر لها دوراً أكبر في الترتيبات الموضوعة للمنطقة يلتقي مع تطلعاتها الإقليمية(محمد، سليم، 2004)، مما زاد من مستويات التهديد التي تمثلها السياسة التركية في المنطقة العربية، وحالة عدم الثقة التي تتميز بها.

4-الدور التركي في ترتيبات الشرق أوسطية: فبعد انتهاء حرب الخليج الثانية وما لحق النظام الإقليمي العربي من حالة تفكك وضعف، سعت الولايات المتحدة إلى ايجاد ترتيبات سياسية أمنية اقتصادية لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية، وبإعطاء دور لأطراف غير عربية في صياغة هذه البُنى، أهمها تركيا وإسرائيل، فيما سُمي بإقامة "نظام شرق أوسطي جديد"(محمد، سليم، 2004)، و بذلك بدأت السياسة الخارجية التركية تنخرط بأفكار بناء "الشرق الأوسط الجديد" كنظام إقليمي يمنح تركيا دور ريادي وقيادي في التحكم بزمام قضايا المنطقة، وبما يخدم مصالحها وعلى رأسها عملية انضمامها للاتحاد الاوروبي في ظل المكانة الإقليمية والدولية التي تتمتع بها تركيا(نجم، 2017)، و تَلَقي حصة اقتصادية كبيرة في اعادة بناء المنطقة، وأن تكون جزءاً من الكتلة التي تسعى للهيمنة على توازناتها(محمد، سليم، 2004)، وفي ظل ذلك حرصت السياسة الخارجية التركية على تأكيد قدرة تركيا بنظامها الديمقراطي العلماني وتجربتها الاقتصادية الليبرالية على أن تُشكل نموذجاً ملائماً يُمكن لبلدان الشرق الأوسط الاستفادة منه، لتحقيق السلام والتعاون الإقليمي(معوض، 1992)، و لتلعب تركيا دور رأس الجسر الحيوي للمصالح الغربية الأمريكية تحت ستار التأكيد على طابع تركيا الإقليمي، وبما يُهدد الأمن القومي العربي(الرشدان، 1998).

5-موضوع المياه: إذْ تُعتبر عملية تحكم تركيا في الموارد المائية لنهري دجلة والفرات من المحددات الأساسية للسياسة التركية تجاه كل من سوريا والعراق، في ظل السياسة المائية التركية التي تتجاهل الحقوق السورية والعراقية في مياه النهرين وتهربها من التوقيع على اتفاق بشأن الحصة النهائية لكل طرف من المياه، مما جعل العلاقات التركية مع سوريا والعراق تتميز بالتوتر منذ أواخر الثمانينات، وازدادت حدة هذا التوتر عندما لجأت تركيا إلى تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول "الجاب"(لادمي، 2018)، و هو مشروع يتألف من (22) سداً و(19) محطة كهربائية، ترى سوريا والعراق أنه يُعزز من سيطرة تركيا على مجاري نهري دجلة والفرات، ويحد من مواردهما المائية منهما، و هو بذلك يُهدد الأمن المائي والغذائي لدول المنطقة، ويُلحق أضراراً بالغة بالزراعة والصناعة والكهرباء، و يزيد مستويات التصحر والملوحة وتردي نوعية المياه التي ترد إلى سوريا والعراق(زغدان، 2015)، و نظراً لانشغال العراق بحربه مع إيران ثم حرب الخليج الثانية، كان لقضية المياه تأثيراً أكبر على العلاقات التركية السورية، حيث عملت سوريا على تحويل هذه المسألة إلى قضية قومية شاملة عن طريق ادراجها على جدول أعمال اجتماعات جامعة الدول العربية طوال عقد التسعينات(Altunisik,Ellabbad, 2010).

و قد انطلقت السياسة التركية تجاه المنطقة العربية في مسألة المياه من حسابات سياسية إستراتيجية وليست فنية، بهدف الضغط على الدول العربية لمواءمة سياساتها على نحو يخدم المصالح التركية، وبشكل يؤهل تركيا للقيام بدور إقليمي في المنطقة، حيث كانت السياسة التركية قد اقترحت مشاريع لبيع مياهها الفائضة عن حاجتها(محمد، سليم، 2004)، عبر ما أسمته "مشروع مياه أنابيب السلام" الذي يقوم على تزويد إسرائيل ودول عربية من فائض مياه نهري (سيحان وجيحان) التركيين، ومبادلة المياه التركية بالنفط العربي، والحصول على موارد مالية من خلال عملية بيع المياه(عبدالعزيز، 2008)، وهو ما عبّر عنه تصريح للرئيس التركي "أوزال" حينما قال "نحن مستعدون لتنفيذ كل المشاريع التي تُعيد بناء المنطقة اقتصادياً مثل مشاريع تنمية الموارد المائية بما فيها طريق ايصال مياه الانهار التركية إلى شبه الجزيرة العربية في خطوط أنابيب تسير جنباً إلى جنب مع أنابيب النفط والغاز(دلي، 1999).

المبحث الثالث: تحولات السياسة التركية خلال حكم حزب العدالة والتنمية

سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب يتناول الأول رؤية حزب العدالة والتنمية للسياسة الخارجية، أما الثاني والثالث فسيُعالجان السياسة التركية تجاه المنطقة العربية في مرحلتين زمنيتين تبدأ الأولى بوصول حزب العدالة والتنمية للحكم، أما الثانية فتبدأ مع بدايات أحداث الربيع العربي.

المطلب الأول: رؤية حزب العدالة والتنمية للسياسة الخارجية

شهدت السياسة الخارجية التركية منذ حكم حزب العدالة والتنمية عام 2002 تحولات إستراتيجية أعادت تعريف مبادئها الأساسية، وهدفت إلى صياغة دور جديد ومؤثر لتركيا في الإقليم والعالم (نوفل، و آخرون، 2016)، فمع العدالة والتنمية، أعادت تركيا اكتشاف وتفسير وصياغة مجمل سياستها الخارجية، عبر اعادة تعريفها لمكانها ومكانتها وممكناتها، وأعادت الاعتبار لأهمية

منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لها(الحاج، 2016)، بعد أن غلُب على السياسة الخارجية التركية قبل مطلع الألفية الثالثة التماهي مع السياسات الغربية تجاه الإقليم، واغفال العمق العربي والاسلامي وضعف دور تركيا الإقليمي(نوفل، وآخرون، 2016)، وبذلك شكّل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة محطة فاصلة بين مرحلتين للسياسة الخارجية التركية، بعد أن أصبحت هذه الأخيرة تُعبر أكثر عن البُعد الأيديولوجي للحزب(نورالدين، 2012أ)، والمصلحة القومية لتركيا، بغض النظر عن مدى ملائمتها أو مخالفتها لأهداف قوى أخرى(حنفي، 2004)، مما جعل السمة الرئيسة للسياسة الخارجية التركية في هذه المرحلة، بأنها أكثر مرونة وأكثر استقلالية، بمعنى أن تركيا لم تعد تقصر سياستها الخارجية على التحالف الغربي فحسب، بل تسعى لأن تكون سياستها الخارجية أكثر تنوعاً(جان، كلاش، 2013)، كما أنها تسعى للحفاظ على التعاون مع الغرب، ولكن من موقع القوة الإقليمية الصاعدة التي تريد أن تُحافظ على الاستقلالية في سياستها(إلياس، 2016).

و قد استندت هذه التحولات في السياسة الخارجية التركية إلى الأفكار التي صاغها "أحمد داود أوغلو" حول موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، والذي حدّده بالاعتماد على مقاربة جيوبوليتيكية ترى أن السياسة الخارجية للدولة هي محصلة لتفاعل ثلاثة أبعاد هي: التاريخ السياسي، الهوية الثقافية، الجغرافيا السياسية والإستراتيجية للدولة والإقليم المجاور (عبدالعظيم، 2012)، وبالتالي فإن المكانة الجيوسياسية الكبرى التي تتمتع بها تركيا كدولة مركزية، تؤهلها لأن تُصبح قوة مؤثرة في ميدان السياسة العالمية كقوة عظمى إقليمية، وبذلك لابد لتركيا، من أن تضطلع بدور دبلوماسي وسياسي واقتصادي فعّال للغاية في منطقة كبيرة تكون فيها هي المركز(تشبينار، 2008)، وهذا يعني تجاوز السياسة الخارجية التركية لفكرة أن تركيا دولة مواجهة أو جسر، وبما يعني أن تُوسّع تركيا من دائرة علاقاتها الخارجية لتشمل إضافة إلى الغرب عدداً أكبر من الدوائر، لا سيما تلك التي تربطها بها روابط جيوبوليتيكية (الخزاعلة، 2018).

و وفقاً لمفهوم "العمق الإستراتيجي" الذي أصّل له "أحمد داود أوغلو" وسارت عليه السياسة الخارجية التركية خلال هذه المرحلة، فإن مكانة تركيا دولياً مرتبطة بشكل مباشر بمكانتها في محيطها وأدوارها الإقليمية التي تلعبها، خاصة في ثلاث مناطق جغرافية اعتبرها عمق تركيا الإستراتيجي، أي الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز التي أسماها "المناطق البرية القريبة"(الحاج، 2016)، والتي سيتحدد الثقل السياسي والاقتصادي والثقافي التركي في الساحة الدولية، وفقاً لقوة تأثير تركيا فيها (أوغلو أ، 2010)، ولم يكن ذلك يعني إدارة ظهر من تركيا إلى الغرب، بل هو إظهار للاهتمام اللازم بالمناطق التي أهملتها تركيا ومنها الشرق الأوسط(أتامان، 2018)، والانفتاح على الغرب كما على العالم الاسلامي بالمقدار نفسه، وهو ما يؤكده "أحمد داود أوغلو" وزير الخارجية التركي الأسبق في تحليله لمعطيات اهمال تركيا للجوار الإقليمي الذي يتشابه معها في السمات الثقافية، حيث يرى "أوغلو" بأن تركيا "دفعت ثمن وجودها تحت مظلة الأمن الأطلسية التي دخلت تحتها لضرورات جيو–سياسية ناتجة عن تهديد السوفيت، وكان هذا الثمن هو اهمال تركيا لساحات التأثير الطبيعية" (أوغلو أ، 2010)، كما يرى أوغلو أن "خط القطيعة التاريخية الذي استند اليه النظام السياسي في محاولته لتحقيق التكامل مع المجتمع الأوروبي قد أدى بتركيا إلى أن تتغرب عن محيطها الجيو– ثقافي القريب المتمثل في مجتمعات الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز" (أوغلو أ، 2010).

و قد مثّل الشرق الأوسط التجلي الرئيس للتغيير في السياسة الخارجية التركية، فقد تطورت هذه السياسة في المنطقة إلى مستوى آخر، وهو التدخل الفاعل بمعنى اكتساب المبادرة، ولم تعد تكتفي بالسياسات التحالفية أو ردود الفعل(أوغلو، 2004)، بل أصبحت تهدف؛ لأن تكون لاعباً أساسياً مؤسساً لنظام إقليمي جديد(نورالدين، 2012أ)، وفقاً للرؤية السياسية التركية بأنه كلما أصبحت تركيا أكثر تأثيراً في الشرق الأوسط، ازدادت قدرتها على المساومة في مواجهة القوى الأخرى، وكلما أصبحت مكانتها مركزية في الشرق الأوسط، أصبحت أكثر إقناعاً للآخرين، فيما أسماه بعض الباحثين "الشرقنة الأوسطية" " Middle Easternization" لتفسير الاتجاهات الرئيسية للسياسة الخارجية التركية (أرشن، 2014)، وارتكزت السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال هذه المرحلة، على مبادئ تحقيق المكاسب المشتركة من خلال الترابط الاقتصادي والعلاقات السياسية القائمة على أسس وثيقة من الروابط الثقافية، فيما يُطلق عليه " الجغرافيا السياسية الحضارية" (أونيش، 2014)، إضافة إلى مبادئ التوازن السليم بين الأمن والحرية في أية بلد، وسياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار، والتأثير في الاقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار، والسياسة الخارجية متعددة الأبعاد، والدبلوماسية المتناغمة(أوغلو، 2012أ).

و بذلك استطاع حزب العدالة والتنمية تحويل السياسة الخارجية الكمالية من خلال منظور سياسته الخارجية الجديدة(دوران، 2013)، عبر رؤية جيوسياسية متصالحة مع الماضي العثماني لتركيا فيما يُسميه البعض بـ "العثمانية الجديدة"(أرشن، 2014)، باعتبارها أيديولوجيا سياسية تركية تُروّج في معناها الواسع للارتباط الأكبر بالمناطق التي كانت مسبقاً تحت حكم العثمانيين،

وبهدف زيادة الانخراط التركي في تلك المناطق كجزء من التأثير التركي المتزايد(الموسوي، 2014)، و قد كانت الارهاصة الرسمية الأولى لذلك في فكرة "العالَم التركي" الذي حدّد معالمه الرئيس التركي الأسبق "تورجوت أوزال" عام 1992، والذي كان متحمساً لملء الفراغ الناشئ في آسيا الوسطى والقوقاز، عقب تفكك الاتحاد السوفيتي(عبدالفتاح، 2010)، وبينما يرى البعض العثمانية الجديدة أداة للهيمنة والاستغلال، يرى البعض الآخر أن سعي تركيا للعودة إلى أقاليم كانت على صلة بها بشكل أو بآخر في مراحل مختلفة من تاريخها، ليس إلا سياسة تم صوغها بعد عقود من الفشل التركي لنيل العضوية الأوروبية(سعدون، 2014)، و أن السياسة الإقليمية التركية الجديدة لا تهدف إلى الهيمنة الإقليمية، وإنما لرجوع تركيا كلاعب نشط إلى محيطها وبأدوات القوة الناعمة سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وبهذا المعنى، لا ترتبط العثمانية الجديدة مع العثمانية القديمة إلا شكلياً، ولا تعني "العثمنة" والهيمنة السياسية(سيدر، 2010)، و هي بذلك نتاجاً لتبدل الظروف التي ولِد في ظلها كيان الجمهورية التركية، وتجاوز لأحد أهم طروحات الكمالية في السياسة الخارجية حول الانكفاء إلى حد الانعزال عن التورط في ما يجري خارج الحدود(حسناوي، رزق الله، 2015)، وفي حين أن العثمانية الجديدة تؤيد انتهاج سياسة إقليمية طموحة في منطقة الشرق الأوسط وخارجها، تبنت الكمالية سياسة متواضعة وحذرة(تشبينار، 2008).

المطلب الثاني: مرحلة وصول حزب العدالة والتنمية حتى عام 2010

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002، بدأت تركيا تتبع سياسة جديدة تجاه المنطقة العربية أساسها "التوجه جنوباً" لبناء علاقات أوثق مع العرب، إذْ انتقلت العلاقات التركية العربية من حالة التوتر إلى حالة التقارب التي تطرح احتمال المشاركة الإستراتيجية بين الاتراك والعرب(سليم، 2010)، وقد زاد انخراط تركيا واهتمامها بشكل كبير تجاه شؤون جيرانها العرب وبدرجة غير مسبوقة منذ نشأة الجمهورية التركية، كما ازدادت أيضاً العلاقات الاستثمارية والتجارية بين تركيا والدول العربية إلى مستويات غير مسبوقة(نافع، 2012)، وقد جاء ذلك مدفوعاً بالبنية الأيديولوجية لحزب العدالة والتنمية التي نظرت إلى العلاقات مع المنطقة العربية على أنها خيار إستراتيجي، انطلاقاً من أن في ذلك مصلحة تركية أكيدة في تحقيق الهوية وتعزيز الاستقرار الأمني والنمو الاقتصادي والدور الإقليمي(نور الدين، 2010أ)، وانسجاماً مع الرؤية الجديدة التي تبنتها السياسة التركية لمكانتها وعلاقاتها والقائمة على مفهوم "العمق الإستراتيجي"، وانطلاقاً من مقاربة جديدة تسعى لجعل تركيا "دولة مركز" ضمن دائرتها الجيوسياسية، وليس النظر اليها باعتبارها "دولة جسرية"(بوساحة، رفيق، 2019).

و ارتباطاً بذلك، فقد وجدت تركيا بأنه يجب عليها تكييف سياستها الخارجية وتفعيل دورها الإقليمي بشكل يتلائم مع الواقع الدولي والإقليمي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية التي انعكست على المنطقة، لا سيما التطورات التي جاءت تداعياتها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وحرب احتلال العراق عام 2003، وبروز إيران كقوة إقليمية لها نفوذها في المنطقة(مركز الروابط للبحوث، 2018)، حيث بدأت السياسة التركية تعمل على استغلال المعطيات الجيو–سياسية والجيو–إستراتيجية لتحويل تركيا إلى قوة إقليمية كبرى في الوقت الذي تشهد فيه خريطة المنطقة اعادة تشكيل وتوزيع لمراكز القوة والسلطة والقرار، وتتزاحم فيه القوى الإقليمية على حجز مكان لها في الخريطة الجيو– إستراتيجية التي نشأت بعد انهيار البوابة الشرقية للعالم العربي إثر احتلال العراق(باكير، 2010)، وهو الأمر الذي أدى إلى تحول في ميزان القوى في المنطقة، وساعد على فتح الطريق أمام الدبلوماسية التركية، وأمام لاعبين آخرين جاهزين ومستعدين لملء مثل هذا الفراغ(بيرتز، 2012).

و بهذا المعنى، فإن الرغبة التركية بلعب دور إقليمي في محيطها الجغرافي–السياسي، والإستراتيجيات الإقليمية التركية في المنطقة العربية، كانت قد ارتبطت بلحظة تاريخية سمتها الأساسية ضعف النظام الإقليمي العربي وضعف اللاعبين العرب، وهو النظام الذي أصيب بخلل واضح بسبب الاستقطاب الذي حصل جراء الحروب المتتالية منذ الحرب الإيرانية–العراقية، وحتى غزو العراق، إضافة إلى النزاعات الثنائية ونمو حركات العنف بشتى أشكالها، مما يعني أن الدور الإقليمي التركي الفعّال والنشط أخذ جزءاً من وظيفة النظام الإقليمي العربي(سيدر، 2010)، و يرى "فرهاد سيدر" أن السياسة الإقليمية التركية الجديدة في المنطقة العربية كانت قد انطلقت من المصلحة التركية القومية، فالدور التركي الفعّال في المنطقة جاء ليخدم ثلاث قضايا حيوية هي: تعميق وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع العالم العربي، المساهمة في بناء نظام إقليمي لمواجهة الحركات العابرة عبر الحدود، وتسهيل الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي، وذلك ليس باعتبار تركيا جسراً بين أوروبا والعالم العربي، بل لكون تركيا عامل فعّال في استقرار المنطقة، إذْ كانت ادعاءات الحكومات التركية المتتالية بأن تركيا تقوم بدور جسر بين المنطقة والغرب قد افتقدت مصداقيتها، وذلك لأن تركيا لم تكن بعد قد أنهت النزاعات مع جيرانها، ومنهم سوريا والعراق(سيدر، 2010).

و بذلك أصبحت تركيا تنظر لنفسها على أنها مركز وليس طرفاً، وأن دورها الجديد هو انتاج الأمن والاستقرار الإقليمي، ووسيلتها لذلك هي تصفير المشكلات مع الجيران، أي حلها بالطرق الودية حتى تبلغ درجة الصفر(أبو زيد، 2009)، ضمن إستراتيجية شاملة تهدف إلى اخراج تركيا من أن تكون بلداً معزولاً ومحاطاً بالأعداء إلى بلد على علاقة جيدة مع الجميع، وبما يُتيح له تفكيك مشكلاته والانتقال إلى لعب دور المحرك والقائد في محيطه الإقليمي، والتأسيس لنظام إقليمي جديد، تكون تركيا أحد صانعيه الأساسيين(نورالدين، 2009ب)، و قد ترافق ذلك مع ظهور مفاهيم ومشاريع جديدة كالحرب على الارهاب ومشروع "الشرق الأوسط الكبير"، دفعت تركيا إلى اتباع سياسات أكثر انهماكاً في المنطقة العربية، إذْ رأت الولايات المتحدة الامريكية أن تركيا هي الديمقراطية المسلمة العلمانية الوحيدة في الشرق الأوسط، وأن نوع الاسلام المتسامح الذي تعتنقه يُمكن أن يكون نموذجاً يُقتدى به لإيقاف ما تُسميه "الأصولية الاسلامية" في المنطقة، ودعم جهود الدفع من اجل اقامة ديمقراطية وخاصة في العراق آنذاك(حنفي، 2004)، والعمل على تعميم نموذج تيار اسلامي وسطي مرن لضبط معادلة القوى السياسية في المنطقة(نجم، 2017)، و هو ما عبّر عنه رئيس الوزراء التركي آنذاك "آردوغان" بقوله "إن تركيا جزء من الشرق الأوسط الكبير، وعليها مسؤوليات ويجب أن تأخذ مكانها فيه"(سليم، 2010).

و لعل من أهم العوامل التي سهّلت وجود دور إقليمي تركي فاعل في المنطقة العربية هي الصورة الايجابية لتركيا عند شرائح عربية واسعة، وترحيبها بدور تركي في المنطقة(طاهر، 2013)، الأمر الذي نتج عن طبيعة الجذور الاسلامية لحزب العدالة والتنمية والتي جعلت شعارات تركيا الجديدة تنتمي إلى قيم المنطقة عبر التركيز على الهوية الإسلامية، والموقف التركي الوسطي والحيادي من كل أطراف النزاعات، ولاسيما العربية البينية(نورالدين، 2009أ)، إضافة إلى تخوف الدول العربية من تنامي دور إيران الإقليمي، ورغبتها بدور مضاد يكبح نفوذ إيران وتهديداتها المرتبطة بسعيها لامتلاك السلاح النووي، في ظل إعجاب عربي بنهضة تركيا الاقتصادية وتزايد تأثيرها في المنطقة، مع الاحياء المستمر للماضي المشترك في العقلية العربية(نافع، 2012).

و نتيجة لكل ذلك، فقد أعطت السياسة التركية في المنطقة العربية أولوية قصوى للتكامل والتعاون في جميع المجالات الحيوية السياسية والاقتصادية والثقافية وذلك باستخدام وتوظيف أدوات القوة الناعمة، فركزت على مجالات الاقتصاد والدبلوماسية، وعملت على تكثيف علاقاتها مع الدول العربية، في محاولة لتحقيق نموذج تكامل إقليمي، وبهدف تحويل السياسة الإقليمية من التفاهم المدفوع بالمصالح الأمنية إلى علاقة أكثر مرونة ذات قيم مشتركة(يشيلطاش، تيلجي، 2013)، و بذلك تراجعت تركيا عن السياسات الأمنية التي كانت تعتمدها في علاقتها بالمنطقة العربية، والتي قوّضت من استغلال إمكانياتها الجغرافية والإستراتيجية والتاريخية في تفعيل مكانتها كقوة ذات دور إقليمي في المنطقة(ماجد، 2018).

و قد انطلق هذا التغير في السياسة الخارجية التركية من رؤيا مفادها أنه حتى تكون تركيا دولة مركز في محيطها فإن القوة الناعمة المتمثلة بالتبادل التجاري والاقتصادي والتواصل الفكري–الثقافي، أعمق أثراً وأكثر فائدة من القوة الخشنة(شلتوت، 2020)، و بذلك لابد من توظيف مقومات القوة التركية الناعمة المتمثلة بما يلي:

–**قوة ناعمة سياسية:** تتمثل بجاذبية النظام السياسي كنظام ديمقراطي تنافسي تقوده نخبة سياسية ذات هوية اسلامية نجحت في الدمج بين الديمقراطية والعلمانية، وفي توظيف ذلك في احداث اختراقات سياسية، وخلق نماذج شبيهة به، إضافة إلى التركيز على تطوير العلاقات السياسية والدبلوماسية ضمن سياسة تصفير المشكلات، ولعب دور الوساطة لحل النزاعات، والتدخل في القضايا الإقليمية المحورية كالقضية الفلسطينية(عبدالعزيز، 2013).

– **قوة ناعمة اقتصادية:** تتمثل بنموذج اقتصادي حقّق نجاحات، وشكّل مصدراً للإلهام والتأثير الواضح للسياسة التركية، من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، وسد الديون لصندوق النقد الدولي، ونمو التجارة الخارجية وبالذات مع دول الجوار، وتزايد استقطاب تركيا للاستثمارات الأجنبية وتوسيع الشركات التركية لاستثماراتها في دول المنطقة، وتزايد الترابط والشراكات الاقتصادية معها(كيرشجي، 2012).

–**قوة ناعمة ثقافية:** تتمثل بالتأثير الثقافي القائم على استنهاض العنصر التاريخي وتصدير الأعمال الدرامية للترويج للنموذج التركي(باكير، 2018)، إضافة إلى تسهيل عملية الاتصال بشعوب المنطقة عبر تيسير حرية الحركة والتنقل والسفر دون الحاجة لنظام التأشيرات، واجتذاب السياح، مما عزّز من صورة تركيا التي رسمتها وسائل الإعلام في ظل استمرار استقبال تركيا لأعداد متزايدة من الطلاب من دول الجوار(كيرشجي، 2012).

و بناءً على تزايد التوظيف التركي لأدوات القوة الناعمة في سياستها، فقد تمثلت معالم السياسية التركية تجاه المنطقة العربية خلال هذه الفترة بما يلي:

1-تطوير مواقف وعلاقات سياسية إيجابية: أظهرت السياسة التركية منذ عام 2002 مواقفاً ساعدت في تعميق العلاقات التركية العربية وفي تحسين صورتها في العالم العربي، ومن ذلك ما أظهرته السياسة التركية من إرادة الاستقلالية بشكل واضح عند رفضها التورط في الحرب على العراق عام 2003، ورفضها انتشار القوات الامريكية في جنوب شرق الأناضول تمهيداً لفتح جبهة ثانية في الحرب ضد العراق (نوفل، 2012)، كذلك موقف تركيا حيال الحرب على غزة، والموقف التركي الصلب من اعتداء إسرائيل على أسطول الحرية، بالاضافة إلى ما يُعرف بحادثة دافوس عام 2009(طاهر، 2013)، حيث استمرت السياسة التركية بإعلان التضامن مع الفلسطينيين والتنديد بالممارسات الإسرائيلية، و عملت على التواصل مع حركة حماس ومحاولة ادماجها في العملية السياسية بدلاً من حصارها وعزلها، الأمر الذي أدى إلى فتور في العلاقات التركية الإسرائيلية، وتدهورها وتعليقها بطرد السفير الإسرائيلي بعد الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية(دوزي، 2013).

بالمقابل، كل ذلك أدى إلى رفع درجة الاهتمام العربي وزاد النظرة الايجابية وخفّف من النظرة الحادة للمنظومة التركية السياسية السابقة وتوجهاتها تجاه المنطقة العربية (توم، 2016)، وقد تمكنت تركيا من تعزيز تفاعلاتها مع الدول العربية عموماً، وأقامت حواراً عميقاً، وأسست مجالس تعاون إستراتيجي رفيعة المستوى مع عدد منها، و عززت علاقاتها مع مختلف الدول العربية وعملت على تكثيفها(محفوض، 2012)، و زادت الزيارات الرسمية على مستوى الرؤساء والملوك ورؤساء الوزراء والوفود، وتم توقيع العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم بين تركيا والدول العربية(الخزاعلة، 2018) كما تم ابرام اتفاقيات لإلغاء التأشيرات مع كل من لبنان، الأردن، ليبيا، المغرب، سوريا، وتونس، وبذلك زاد عدد العرب الذين يدخلون تركيا من نحو (322) الفاً في عام 1991 إلى نحو (1.9)مليون زائر عام 2010(كيرشجي، 2012).

كما أن تركيا طوّرت علاقاتها مع الدول العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية، حيث وقّعت في هذا الاطار مذكرة تفاهم مع الجامعة عام 2004، وعزّزت التفاعل والحوار مع مجلس التعاون الخليجي، فمُنحت تركيا صفة العضو المراقب في الجامعة، وشاركت في عدد من القمم العربية، وأضحت عضواً مراقباً في مجلس التعاون الخليجي(المرشد، 2017)، و عملت تركيا على تأسيس "منتدى التعاون التركي العربي" عام 2008 بهدف تعزيز العلاقات بين تركيا والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والتنموية، وتعزيز التعاون بين الجانبين التركي والعربي فيما يتعلق بتعزيز مبادرة تحالف الحضارات(وزارة الخارجية التركية، 2012)، و كدليل على تطور السياسة التركية في المنطقة العربية قامت جامعة الدول العربية عام 2005 بتقديم بيانات دبلوماسية لبروكسل دعماً لمفاوضات تركية حول دخول الاتحاد الأوروبي(فولر، 2009)، و وافقت الدول العربية بالإجماع على دعم ترشح تركيا لعضوية مجلس الأمن الدولي للفترة 2009-2010(المرشد، 2017).

2-تحسين العلاقات مع دول الجوار العربي: كانت السياسة التركية قد أولت العلاقات مع كل من العراق وسوريا أهمية خاصة، في اطار مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار، الأمر الذي ساهم في تعزيز الدور التركي في المنطقة العربية، عبر ازالة بعض المصادر التقليدية للتوتر والتي كانت تُقيّد علاقاتها بباقي الأطراف بالمنطقة، مثل الخلافات حول الحدود والمياه وقضية الأكراد(الفاضي، 2015)، حيث قامت تركيا بإنشاء مجلس دول الجوار العراقي عقب الحرب على العراق للتشاور حول الأزمات والتخفيف من حدة التوترات على الساحة العراقية، وعملت على توقيع اتفاقيات تجارية واقتصادية مع العديد من الشركات العراقية، مما ساعد في عملية إعادة اعمار العراق، وساهم في تجاوز الخلافات المشتركة وتحقيق تقارب سياسي واقتصادي بين تركيا والعراق(ماجد، 2018)، بلغ ذروته عام 2008 بالاتفاق على تأسيس المجلس الأعلى للتنسيق والتعاون الإستراتيجي، وتوقيع ما يزيد على (40) مذكرة تفاهم في الجوانب الأمنية والاقتصادية والطاقة وغيرها عام 2009(صلاح، 2017أ)، مع زيارة قام بها الرئيس التركي عبدالله غول للعراق هي الأولى من نوعها منذ(33) عاماً (محمد، 2017).

ونجحت السياسة التركية في خلق تقارب كبير مع سوريا، وصل إلى حد عالٍ من التنسيق والتعاون، وتجاوز العديد من المشاكل العالقة بين الطرفين، إذْ تم توقيع اتفاقيتين عسكريتين بين الطرفين عام 2002، و ابرام اتفاقية تبادل تجاري بينهما دخلت فعلياً حيز التنفيذ عام 2007، وتطور التعاون الثنائي بشكل أكبر بإلغاء التأشيرات بين البلدين، وبتأسيس مجالس مشتركة لوزراء البلدين، وفي عام 2009 تم تأسيس مجلس التعاون الإستراتيجي التركي-السوري(عبدالعظيم، 2012)، الأمر الذي أدى إلى تضاعف التبادل التجاري بينهما، وزيادة الاستثمارات التركية في سوريا، وتعميق التعاون الاقتصادي والسياسي المشترك(ماجد، 2018)، حيث بلغت الاستثمارات التركية في سوريا (700) مليون دولار عام 2010، و خصصت تركيا (247)مليون دولار على هيئة قروض لسوريا لاستخدامها في مشاريع البنية التحتية(كيرشجي، 2012)، ووصل التبادل التجاري بينهما إلى (1.2) مليار دولار(أوغلو ن، 2010)، و الأهم أن تركيا وسوريا شرعتا في توثيق تعاونهما الدفاعي إلى حد إجراء المناورات العسكرية

المشتركة، مما حوّل العلاقة بينهما إلى علاقة إستراتيجية(عبدالفتاح، 2010).

3-اعتماد مبدأ الوساطة: كانت السياسة التركية خلال هذه الفترة قد اعتمدت أداة الوساطة الدولية لتعزيز دورها الإقليمي في المنطقة العربية من خلال قوة المبادرة الدبلوماسية "القوة الناعمة"، والسعي للعب دور الوسيط الساعي لحل المشكلات عبر الحوار والتعاون بين الأطراف المتناقضة (نورالدين، 2010ب)، و من ذلك التوسط في الأزمة اللبنانية بين فريقي 8 و14 آذار، والتوسط بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل عام 2007، ومساعي تركيا المتكررة للتوسط بين حركة فتح وحركة حماس بعد انفجار الخلاف بينهما، والوساطة بين سوريا وإسرائيل في مفاوضات غير مباشرة عام 2008، والسعي إلى خفض الاحتقانات الداخلية في العراق، واقناع فئات سُنية بالمشاركة في العملية السياسية الداخلية(نورالدين، 2009أ)، كما سعت أنقرة لتحقيق المصالحة بين سوريا والعراق عقب اتهام العراق لسوريا بالتورط في تفجيرات بغداد عام 2009(لادمي، 2018)، وعلى الرغم من أن جهود الوساطة هذه لم تكن دائما مكللة بالنجاح، إلا أنها ساعدت على تغيير صورة تركيا النمطية في نظر العالم العربي(كيرشجي، 2012).

4-تطوير علاقات اقتصادية: فقد ركزت السياسة التركية على أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي مع المنطقة العربية، والانتقال من النهج الموجه أمنياً إلى نهج "الدولة التجارية"(قنات، 2014)، التي تُشكّل الاعتبارات الاقتصادية فيها السياسة الخارجية(كيرشجي، 2012)، حيث كانت السياسة الخارجية التركية ولعقود طويلة قد تشكلت بمنطق الحرب الباردة، وكأن بينها وبين جيرانها جدران، فقد كان يُنظر لدول الجوار وفقاً لاعتبارات أمنية على أنهم خطرٌ محتمل (توم، 2016)، وأنهم مصادر للتهديد، وليس مصادر للفرص(Grigoriadis, 2010).أما في عهد حزب العدالة والتنمية فقد حرصت تركيا على تأطير علاقاتها الاقتصادية من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية التجارية مع معظم الدول العربية، ومن ذلك التوقيع على اتفاقات للتجارة الحرة مع سوريا والمغرب والسلطة الفلسطينية عام 2004، ومع تونس ومصر عام 2005، ومع الأردن عام 2009، ومع لبنان عام 2010(المرشد، 2017)، و التوقيع على اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين تركيا و(12) دولة عربية، وعلى اتفاقية تشجيع الاستثمارات المتبادلة بين تركيا و(15) دولة عربية(عزريل، عزريل، 2015).

و على المستوى متعدد الأطراف وقعت تركيا مع دول مجلس التعاون الخليجي عام 2005 اتفاقية اطار للتعاون الاقتصادي وبحث اقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين، وفي عام 2008 تم تأسيس آلية الحوار الإستراتيجي بين الجانبين كإطار مؤسسي لتطوير العلاقات بينهم في مختلف المجالات(وزارة الخارجية التركية، 2019)، و تم تأسيس الملتقى الاقتصادي التركي عام 2006 للبحث في القضايا الاقتصادية المشتركة بين تركيا والدول العربية في إطار جامعة الدول العربية (الفاضي، 2015)، وأسست تركيا مجلس تعاون رباعي رفيع المستوى مع سوريا، الأردن، ولبنان، لتسهيل منطقة اقتصادية حرة، فضلاً عن التعاون في مجالات، مثل النقل والطاقة والسياحة(أرشن، 2014)، مما زاد من حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية بشكل كبير، بحيث تنامى في عهد حزب العدالة والتنمية إلى عام 2010 أكثر من ثلاث مرات(نورالدين، 2010ب)، و أصبحت الدول العربية تُعد ثالث شريك تجاري لتركيا بعد الاتحاد الاوروبي ودول الكومونولث، فضلاً عن أن العرب صاروا يُمثلون ثاني أهم مورد سياحي في تركيا بعد السياحة الاوروبية(كامل، نجم، 2017).

المطلب الثالث: مرحلة الربيع العربي وما بعده

واجهت السياسة الخارجية التركية منذ نهايات عام 2010 وبدايات عام 2011 عدداً من التحديات التي فرضتها التطورات الإقليمية المرتبطة باندلاع الربيع العربي، حيث أفضت الثورات العربية إلى تغيرات جيوسياسية هامة في المنطقة، كانت تركيا من أكثر الدول تأثراً بها، نظراً لقربها الجغرافي(نوفل، وآخرون، 2016)، وكثافة الاستثمار التركي في المنطقة على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي، مما ضاعف من حجم التحديات التي تواجهها تركيا في سعيها لأن تُصبح القوة الإقليمية العظمى في المنطقة عبر ما أدت اليه هذه الثورات من تغييرات لموازين القوى في الشرق الأوسط (الخزاعلة، 2018)، وإذا كان الربيع العربي أوحى لتركيا بتوافر فرصة تاريخية للانطلاق في تنفيذ مشروعها الإقليمي المنبثق من أيديولوجية حزب العدالة والتنمية، فإن تداعياته وضعت تركيا أمام تحديات كبيرة، على شكل امتحان لصدقيتها السياسية والاخلاقية ولقدرات دبلوماسيتها(دلي، 2014).

و ارتباطاً بمحاولة التعامل مع الربيع العربي كفرصة، سعت تركيا للعب دور قيادي عبر زيادة تعاطيها مع الحدث العربي، ومساندتها للمطالب الديمقراطية للشعوب، وتحدثت عن التزامات أخلاقية ودور إقليمي ومسؤلية تجاه الشعوب العربية، تبررها وتمليها فواعل تاريخية ومصلحية وضميرية(محفوض، 2012)، و بينما كانت تركيا تعترف بتعزيز الديمقراطية كفلسفة محورية للربيع العربي، كانت تهدف في ذات الوقت إلى قيادة هذا التحول الإقليمي من أجل تحقيق هذه العملية دون تدمير الاستقرار

الإقليمي(دوزي، 2016)، وهو ما عبّر عنه "أحمد داود أوغلو" بقوله "سنعمل على إنشاء نظام إقليمي أكثر سلماً وازدهاراً، وسندعم الشعوب التي تُطالب بالديمقراطية، وسنستخدم كل الوسائل الدبلوماسية لمعالجة الحالات الطارئة بحيث يُمكن حلها حلاً عادلاً من دون تدخل عسكري مدمر" (أوغلو، 2012ب).

و يتوافق ذلك مع طبيعة المبادئ التي استندت اليها السياسة الخارجية التركية في تعاطيها مع هذه الثورات والتي تجسدت باحترام ارادة الشعوب ورغبتها في التغيير والديمقراطية، والتأكيد على ضرورة أن يتحقق الانتقال إلى النظم الشرعية الديمقراطية من خلال التوازن بين الأمن والحرية، ومعارضة التدخل الأجنبي في المنطقة، والعمل على تخفيف التوترات الطائفية(أوغلو، 2012ب)، الأمر الذي جعل تركيا مرشحة لتكون نواة لنظام إقليمي ونموذجاً يُحتذى، وهو ما عبرت عنه السياسة الامريكية مع بداية التحولات العربية من خلال تصريح للرئيس أوباما بأن تركيا: "حليفة بحلف شمال الأطلسي واقتصادها يتوسع بشكل رائع، علاوة على أنها ديمقراطية ويغلب المسلمون على سكانها ما يجعلها نموذجاً له أهمية كبيرة للدول المسلمة الأخرى بالمنطقة"(مطر، 2013)، وتماشياً مع ذلك رأت السياسة التركية أن صعود الحكومات الإسلامية المنتخبة شعبياً كنتيجة للربيع العربي يُعد فرصة لتوثيق العلاقات وبسط النفوذ، وللنهوض بمكانة تركيا الإقليمية والدولية(دالاي، فريدمان، 2013).

و رغم هذه الفرصة التي أتاحها الربيع العربي للسياسة التركية، الا أن اختلاف المصالح التركية حيال كل دولة من دول الربيع العربي استتبعه اتباع مواقف مختلفة حيال ثوراتها، وقد أثر اختلاف الدور التركي تجاه هذه الأحداث على مصداقية تركيا ودفعها إلى الدخول في العديد من الخلافات مع دول الجوار(ماجد، 2018)، حيث بدت السياسة التركية وكأنها في مأزق، بين كيفية الحفاظ على علاقاتها مع الأنظمة ومصالحها الاقتصادية، وبين دعم الثورات التي اندلعت مطالبة بالحرية والديمقراطية ضد الاستبداد(دلي، 2014)، وفي هذا الإطار، واجهت السياسة الخارجية التركية معضلة الاختيار بين الاعتبارات الأخلاقية والمصلحة الذاتية، فقد تطلب النهج الاخلاقي الالتزام أحادي الجانب بالديمقراطية، وهذا بدوره، جاء بنتائج سلبية على الاستقرار والمصالح الاقتصادية لتركيا، كما تعرضت سياسة "تصفير المشكلات مع الجيران" لنكسات كبيرة، حيث وجد صنّاع السياسة التركية أنفسهم حائرين بين أنظمة كانوا يدعمونها في الماضي وحركات معارضة تحدت الأنظمة صراحة وعلنيا، وكانت النتيجة عدم وجود اتساق في توجهات السياسة التركية (أونيش، 2012)، ففي الحالة التونسية والمصرية دافعت تركيا عن الثورتين في مراحلهما المبكرة، وهتفت الحشود لأردوغان في مصر لدعمه الثورة ودعوته الرئيس المصري للرحيل(دالاي، فريدمان، 2013)، و عملت تركيا على دعم الحكومات المنتخبة بعد الثورتين وعززت علاقاتها الاقتصادية والتجارية بهما(خالد، 2019).

بالمقابل، فإن هذا الاندفاع التركي السريع نحو ثورتي تونس ومصر، قابله تردد في ليبيا وسوريا في بداية انطلاق الاحتجاجات في هذين البلدين، نظراً لطبيعة المصالح التركية فيهما، كالجوار الجغرافي، والاستثمارات التركية الضخمة، والخوف من التداعيات الأمنية في سوريا(دلي، 2014)، والمصالح الاقتصادية الضخمة، والحرص على سلامة الرعايا الاتراك في ليبيا، إذْ كانت تركيا قد وقعت في ليبيا عام 2010 زهاء(206) عقداً من خلال (51) شركة تركية، تُقدَّر تكلفتها بما يتجاوز (6) مليارات دولار(نجم، 2017)، ولذلك كان الموقف التركي تجاه الاحتجاجات في ليبيا وسوريا أقل حماساً، فكان متردداً حيال تأييد المتظاهرين في ليبيا، وحاول الضغط ليُقدم النظام الليبي بعض التنازلات، لكن في نهاية المطاف مالت تركيا نحو الخطاب الأممي ودعمت عمليات حلف شمال الأطلسي العسكرية في تدخلها في ليبيا(ماجد، 2018)، وفي سوريا اتبعت السياسة التركية أسلوب التدرج حيث بدأت بمحاولات اقناع النظام بالإصلاح والتغيير، ووصلت إلى القطيعة معه، ومن ثم احتضان المعارضة السورية السياسية والعسكرية والعمل لإسقاط النظام(حوراني، 2016)، وأما في اليمن فقد ارتكز الموقف التركي على ضرورة استقرار اليمن، وتأييد المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، وفيما بعد أيدت السلطة الشرعية تماهياً مع الموقف الخليجي في سبيل حماية مصالحها الاقتصادية في تلك الدول(الرنتيسي، 2015).

وكل ذلك أدى إلى تحولات عميقة في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية، كان من مؤشراتها، الانزلاق من الوساطة إلى التورط بعمق في صراعات إقليمية حادة(كامل، نجم، 2017)، وتخلي تركيا في هذه الممارسات عن سياسة الحياد والمسافة الواحدة من كل القوى، والوسيط النزيه غير المتحيز، لتتحول إلى طرف في الصراعات بين الدول وفي الصراعات الداخلية لدول أخرى، مما نتج عنه تراجع في النفوذ والتأثير(نورالدين، 2012)، وسبّب انهياراً كبيراً في صورة تركيا الدولية والإقليمية (عبدالعظيم، 2012)، يُضاف إلى ذلك، أن بعض السياسات التركية وتعثر مسار الحكم في دول ما بعد الثورات وإستراتيجية مختلف القوى الإقليمية والدولية، كلها عوامل تسبّبت بعدم قدرة تركيا على تولي دور قيادي مستمر الفاعلية في تحولات الربيع العربي وما بعده، في ظل التباين بين مواقف تركيا ومواقف حلفائها التقليديين، الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وتوتر علاقاتها مع أكبر شريكين

تجاريين إقليميين لها، روسيا وإيران، مما ترتب عليه تراجع دور تركيا الإقليمي وتعالي الدعوات التركية إلى ضرورة احداث تحولات في السياسة الخارجية التركية نحو آليات أكثر مصلحية وواقعية(نوفل، و آخرون، 2016).

و لعل من أهم المعطيات التي دفعت تركيا إلى ذلك، سقوط نظام محمد مرسي في مصر، و الخلاف مع دول الخليج حول الدعم التركي لجماعات الاخوان المسلمين، وفشل الرهان التركي على اسقاط النظام السوري(دلي، 2014)، وبالتالي تضرر علاقات تركيا بسوريا وإيران والعراق وحزب الله في لبنان، مما أفقدها التنوع والعمق في العلاقات الإقليمية جعلها تعيش حالة من العزلة السياسية الإقليمية(دالاي، فريدمان، 2013)، و خاصة بعد تراجع علاقاتها بدول الخليج، وبالذات السعودية والأمارات بعد انحياز تركيا لقطر في الأزمة الخليجية(البطران، 2019)، الأمر الذي قاد إلى ولادة محاور إقليمية ثلاثة: محور يضم السعودية والامارات ومصر، و محور يضم إيران وسوريا والعراق، ومحور ثالث يضم تركيا وقطر(باكير، 2018).

دفعت هذه المعطيات صانع القرار التركي إلى اجراء تغييرات في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية، وقد كان التغير الأساسي في سعي تركيا للعمل بفاعلية ضمن التحالفات الغربية وبالتنسيق معها في جوارها المباشر والابتعاد عن العمل وحدها، بعد أن كانت تسعى لاستقلالية دورها الإقليمي وتحديد أجندة المنطقة، كما يكمن التغير في سعيها لإحياء الدور الإقليمي باتجاه تدخلي أمني وعسكري، ومحاولة اظهار القوة وقدرات الردع(قدورة، 2015)، حيث بدأت السياسة التركية تتراجع عن استخدام القوة الناعمة لصالح الاعتماد المتزايد على القوة الصلبة، في محاولة لاحتواء تراجع الدور الإقليمي لتركيا، وتحقيق نتائج سياسية، ومن ذلك، استخدام تركيا القوة العسكرية في الشمال السوري عام 2016 تحت اسم "درع الفرات" وعملية "غصن الزيتون" عام 2018، وانشاء قواعد عسكرية متقدمة في عمق الشمال العراقي، إضافة إلى التوقيع على اتفاقات دفاعية مع قطر، وانشاء قواعد عسكرية أمامية في عمق الجغرافيا الإقليمية، كالقاعدة العسكرية في الصومال كأكبر قاعدة تركية في الخارج(باكير، 2018).

و يبدو من أهم التغيرات التي طرأت على السياسة التركية في فترة ما بعد الربيع العربي، نتيجة لكل هذه التطورات، هو البحث التركي عن فرص للنفوذ خارج محيطها الإقليمي وبحث تركيا عن منافذ جديدة لسياستها الخارجية، وبالذات في افريقيا، حيث عملت تركيا على تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول الافريقية عبر فتح المزيد من السفارات ليُصبح عددها (33) سفارة عام 2013 في حين كان لا يتجاوز (9) سفارات عام 2009، وبلغ التبادل التجاري معها (17) مليار دولار عام 2013(بوزيدي، 2013)، وأعلنت تركيا أن هدفها هو رفع تبادلها مع افريقيا ليصل إلى (50) مليار دولار(دالاي، فريدمان، 2013)، وعملت تركيا على تدعيم علاقاتها بالغرب من جديد في ظل التحديات المتولدة في المنطقة بعد الربيع العربي والتي زادت التكاليف والتهديدات لتركيا، الأمر الذي يُعزز التوجه الغربي، ويُعرِّض توازن التوجهات بين الشرق والغرب الذي عُرِفت به السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية للتلاشي تدريجياً(قدورة، 2015)، و لعل أهم مؤشرات التغير، سماح تركيا للولايات المتحدة وقوات التحالف الدولي باستخدام قاعدة(انجرليك) الجوية عام 2015 لضرب معاقل تنظيم "داعش" في سوريا والعراق بعد فترة طويلة من الرفض(عدوان، 2019).

نتائج الدراسة:

1-شهدت السياسة التركية تجاه المنطقة العربية تغيرات ملموسة وعميقة منذ تأسيس الجمهورية التركية وحتى الآن، ولم تبرز هذه التغيرات بالانتقال من مرحلة الكمالية إلى مرحلة حكم حزب العدالة والتنمية فحسب، بل أن السياسة التركية شهدت تغيرات خلال كل من المرحلتين وفي فترات مختلفة، مما يجعل من الضروري والمفيد تقسيم السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية إلى فترات لفهم محددات هذه التغيرات.

2-الثبات الوحيد الذي شهدته السياسة التركية تجاه المنطقة العربية ولفترة طويلة، يتمثل في الفترة منذ تأسيس الجمهورية عام 1923 وحتى منتصف الستينات، فخلال هذه المدة تأثرت السياسة التركية تجاه المنطقة العربية بعمق بمفاهيم النخبة السياسية الكمالية عن دول الجوار، وتميزت السياسة التركية بأنها كانت في اتجاه واحد هو الغرب، في مقابل ذلك، لم تشهد العلاقات التركية مع محيطها العربي انقطاعاً فحسب، بل كانت تتسم بالعداء الذي وصل حد الصدام مع معظم جيرانها، فاعتماد الهوية الغربية وثقافتها الحداثية جعل صانع القرار التركي يؤكد على انفصال تركيا عن المنطقة، وسعت السياسة التركية خلال هذه المدة الزمنية إلى التعامل مع المنطقة العربية من الناحية الأمنية، ومن خلال تحالفات تركيا مع القوى الكبرى لا سيما الولايات المتحدة في ظل التهديد السوفيتي ومعطيات الحرب الباردة التي كان التكيف السياسي التركي معهما بالاتجاه أكثر نحو الغرب، وبتجاهل كلي للجيران، ومن مظاهر القطيعة والمواجهة في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية خلال هذه الفترة(المطالبة بلواء الموصل،

ضم لواء الإسكندرون، الدخول في تحالفات إقليمية معادية، تطوير علاقات تحالفية مع إسرائيل، الاشتراك في أنشطة عسكرية تجاه دول عربية، الموقف التركي المناهض للثورة الجزائرية ولاستقلال الجزائر).

3-التغير الاول الذي طرأ على السياسة التركية تجاه المنطقة العربية بدأ منذ منتصف ستينات القرن الماضي، وفي صورة (تغير هدفي) حيث تغيرت أهداف تركيا في التعامل مع المنطقة العربية باتجاه الطابع التعاوني وليس الصراعي، وبأدوات تعاونية جديدة عمادها التعاون الاقتصادي الثنائي والإقليمي، وتعميق التبادل الدبلوماسي والاتصالات السياسية، وتوسيع العلاقات التجارية، واتخاذ مواقف تركية ايجابية تجاه القضية الفلسطينية، وخلال حروب عامي 1967 و1973، مع تراجع مستوى العلاقات مع إسرائيل، وقد كان هذا التغير مدفوعاً بالجمود العميق الذي شهدته العلاقات التركية مع الغرب ولا سيما الولايات المتحدة اثر الازمة القبرصية، والضغوط الأوروبية لإعادة العمالة التركية، والمراجعات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية والسعي لتنوعيها لتحقيق المصلحة التركية وخاصة بعد أزمة النفط عام 1973، و يُلاحظ أن تحسن علاقات تركيا مع الولايات المتحدة ابتداءً من منتصف الثمانينات ساهم مع مجموعة عوامل أخرى في تراجع العلاقات التركية العربية باتجاه تعزيز علاقاتها مع حلفائها الغربيين التقليديين وتطوير العلاقات مع إسرائيل، مما يُثبت الفرضية الأولى للدراسة بأن المُحدد الأساسي للسياسة التركية تجاه المنطقة العربية هو طبيعة علاقاتها بحلفائها الغربيين، فعندما كانت العلاقات التركية الأطلسية جيدة كانت التوجهات التركية تجاه المنطقة العربية تسودها القطيعة والطبيعة الصراعية، وهو ما كان يتم ترجمته تاريخياً عبر انشاء تحالفات أمنية مع الغرب معادية للعرب، وعندما كانت تعتري العلاقات التركية الغربية خلافات كانت تُترجم ردة الفعل التركية بصورة نمط تعاوني تركي تجاه المنطقة العربية، كما حدث في مرحلة منتصف الستينات.

4-بالمقارنة مع المرحلة السابقة، فقد شهدت السياسة الخارجية التركية نقلة نوعية مع نهاية الحرب الباردة، وبصورة "تغير هدفي" حيث مثّل عقد التسعينات مقارنة بالعقود السابقة عليه مرحلة لمزيد من التفاعلات التركية الإقليمية في المنطقة العربية، الا أنها تفاعلات لم تكن نابعة في حقيقتها عن تحول في توجهات تركيا الخارجية(كما هي عليه في المرحلة اللاحقة) بقدر ما كانت بمثابة ردات فعل لتطورات دولية وإقليمية بذاتها، إذْ أصبح الهدف التركي يتركز في محاولة اثبات استمرار أهمية تركيا الإستراتيجية باعتبارها شريك إستراتيجي للغرب، عبر الاضطلاع بدور الجسر بين الشرق والغرب، ومن خلال شكل من أشكال الدور الإقليمي الساعي لملء الفراغ في المنطقة التي أسماها الرئيس أوزال بـ"العالَم التركي" بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والنظر إلى المنطقة العربية والشرق الأوسط باعتبارها مجالاً مهماً لتفاعلاتها الدولية والإقليمية، لكنها تفاعلات قائمة على تبني الخيار الأمني الخشن، وليس أدوات القوة الناعمة كالمرحلة التي سبقت أو لحقت فيما بعد، حيث عادت السياسة التركية تنظر للجيران كسوريا والعراق باعتبارهم مصادر تهديد ولاسيما فيما يتعلق بموضوع المياه والمسألة الكردية، وبعد أن أخفقت تطورات ما بعد حرب الخليج في تخفيف مصادر القلق الأمني لتركيا، بل زادتها تفاقماً مع فراغ السلطة في شمال العراق، مما كان له دورٌ كبيرٌ في تعزيز العلاقات التحالفية بين تركيا وإسرائيل، وما دفع تركيا نحو مزيد من الانخراط في المنطقة، وبما يُحقق المصالح المشتركة مع حليفها المهيمن والدخول معه في ترتيبات شرق أوسطية جديدة، أمنية، سياسية، واقتصادية.

5-مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002 تطور الدور التركي في المنطقة العربية استناداً على مفهوم العمق الإستراتيجي، لتلعب تركيا دوراً إقليمياً فاعلاً ومستقلاً، فلم تعد المنطقة العربية بالنسبة لتركيا منطقة جوار وتهديد تتحدد على أساسها أولويات تركيا الإستراتيجية والأمنية، ولكنها أصبحت من أهم محددات الهوية التركية، حيث بُنيت السياسة التركية على رؤية مفادها أن بإمكان تركيا التمتع بنفوذ دولي بالاستفادة من ارثها التاريخي وتفردها الجيوسياسي كأساس لصعودها إلى مكانة قوة مركزية، وعبر سياسة خارجية متعددة الأبعاد، والتركيز على تصفير المشكلات واستخدام القوة الناعمة ودرجة عالية من التعاون والتكامل الاقتصادي، وبذلك شهدت السياسة التركية تجاه المنطقة العربية صورة من "التغير التوجهي" بالمقارنة مع مجمل المرحلة الكمالية، وهو ما يُثبت الفرضية الثانية للدراسة، وصورة من "التغير البرامجي" بالمقارنة مع مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث كانت تركيا قد بدأت تسعى لدور إقليمي في المنطقة منذ ذلك الوقت، ولكن بأدوات مختلفة وهو ما يُثبت صحة الفرضية الثالثة للدراسة.

6-شهدت السياسة التركية تحت تأثير الربيع العربي "تغيراً برامجياً" بعد تراجع أدوات قوتها الناعمة وسياسة تصفير المشكلات وسوء علاقاتها مع دول الجوار وتدخلها في شؤونهم، بما في ذلك استخدام أدوات التدخل الخشن والقوة الصلبة، مما سبّب لها حالة من العزلة في المنطقة وتراجع دورها ونفوذها الإقليمي، وإحداث حالة من الانكماش الواضح في عملية الاندفاع والصعود التي شهدتها المكانة والدور الإقليمي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية، الأمر الذي قاد إلى "تغير تكيفي" في السياسة التركية تجاه

المنطقة العربية في الفترة التي تلت الربيع العربي، وعلى مستوى اهتمامها الموجه للمنطقة وقضاياها، ومدى انخراطها وتراجع مستوى الجهد المبذول فيها، إلى حد أنها أصبحت تبحث عن دور ونفوذ لها خارج منطقة اطارها الإقليمي.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أتامان، م. (2018) إعادة هيكلة السياسة الخارجية التركية خلال حكم حزب العدالة والتنمية، مجلة رؤية تركية، العدد7/1.ص9-27.

أحمد، هـ. (2015) دور الدين في السياسة الخارجية مع التطبيق على السعودية وتركيا، ط1 القاهرة: المكتب العربي للمعارف. ص44-50.

أرشن، أ. (2014) الشفرات الجيوسياسية في آراء داود أوغلو تجاه الشرق الأوسط، مجلة رؤية تركية، العدد10.

إرغوفنتش، ش. (1996) الأمن التركي والشرق الأوسط، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد27، العدد26.ص1.

الأرناؤوط، م. (2017) الجمهورية الثانية: تركيا تسترد مكونات العثمانية شرقاً وغرباً، معهد العالم للدراسات، http://alaalam.org/ar/politics-ar/middle-east-ar/item/490-563040317

إلياس، ف. (2016) تحليل السياسة الخارجية التركية: وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، ط1 عمّان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع. ص18-23.

أوغلو، أ. (2012 أ)معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، مجلة رؤية تركية، العدد1. ص5-20.

أوغلو، أ. (2012 ب) مبادىء السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الإقليمي، وزارة الخارجية التركية: مركز البحث الإستراتيجي، العدد3.ص1-12.

أوغلو، أ. (2010) العمق الإستراتيجي:موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد عبدالجليل، ط1 الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.ص93-145.

أوغلو، أ. (2004) تركيا والديناميات الأساسية للشرق الأوسط، مجلة شؤون الأوسط، العدد116.ص31-32.

أوغلو، إ. (1999) السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط: العلاقات العربية التركية..إلى أين؟ مجلة المستقبل العربي، المجلد 242، العدد21.ص37-48.

أوغلو، ن. (2010) وجهة نظر تركية في التعاون والتنسيق العربي التركي، في، الحوار العربي-التركي بين الماضي والحاضر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.ص170.

أونيش، ض. (2012) تركيا والربيع العربي: بين الاعتبارات الاخلاقية والمصالح الذاتية، مجلة رؤية تركية، العدد3. ص25-42.

باكير، ع. (2018) تركيا في ظل التحولات الجيوبوليتيكية في الشرق الأوسط: أفول القوة الناعمة وصعود القوة الصلبة، مجلة لُباب، الدوحة، العدد صفر .ص181-183.

باكير، ع. (2010) تركيا الدولة والمجتمع: المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، في، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير: محمد عبد العاطي، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ص14-15.

بداد، ج. (2014) السياسة التركية وموقفها من قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، مجلة كلية الآداب، القاهرة، المجلد75، العدد6.ص28-65.

بركات، ن. (1987) مبادىء علم السياسة، ط2 عمّان: دار الكرمل.ص284.

البطران، م. (2019) السياسات التركية تجاه الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد217.ص180-183.

بوساحة، أ. ورفيق، غ. (2019) التحولات الإقليمية العربية وانعكاساتها على العلاقات التركية الجزائرية، Route Educational and Social Science Journal, العدد4.ص187-205.

بوزيدي، ي. (2013) السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر .ص6.

بيرتز، ف. (2012) دور تركيا في الشرق الأوسط: وجهة نظر خارجية، مجلة رؤية تركية، العدد1.ص97-105.

تشبينار، ع. (2008) سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد10.ص1-18.

توم، ب. (2016) نظرية تصفير المشاكل وأثرها على مكانة تركيا الإقليمية، ط1 عمّان: (د.ن).ص24-68.

جان، ط. وكلاش، و. (2013) وجهات نظر أوروبية بشأن السياسة الخارجية التركية، مجلة رؤية تركية، العدد6. ص31-45.

الحاج، س. (2016) محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا، حلب: مركز ادراك للدراسات والنشر .ص5.

حسناوي، ر. ورزق الله، م. (2015) السياسة الأمنية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة حكم حزب العدالة و التنمية 2002-2015، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي التبسي، الجزائر .ص12.

حميد، أ. (2016) القضية القبرصية والصراع التركي اليوناني في ظل الموقف الدولي 1960-1994، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد6، العدد1.ص84.

حمود، إ. (2012) العلاقات المصرية-التركية من عام 1956 إلى عام 1960، مجلة كلية الآداب، العدد102، ص147-149.

حنفي، ع. (2004) اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد156.ص134-137. ص113-130.

حوراني، ر. (2016) المسألة السورية ما بعد انقلاب تموز الفاشل في تركيا،
http://www.syriainside.com/articles/111_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A3%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%AA%D9%85%D9%88%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%B4%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7

خالد، أ. (2019) موقف تركيا في خريطة تحالفات ما بعد الربيع العربي،
https://www.academia.edu/11794699/%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81_%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7_%D9%81%D9%89_%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9_%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA_%D9%85%D8%A7_%D8%A8%D8%B9%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

الخزاعلة، ي. (2018) أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية التركية2002-2015، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد45، العدد4.ص85-100.

داغي، إ. (2012) لماذا تحتاج تركيا إلى نظام ما بعد الكمالية، مجلة رؤية تركية، العدد4.ص82.

دالاي، غ. وفريدمان، د. (2013) حزب العدالة والتنمية وتطور السياسة الخارجية للإسلام السياسي التركي، مجلة رؤية تركية، العدد7.ص49-66.

دلي، خ. (2014) هل كان ثمة ربيع تركي من وحي الربيع العربي؟، في، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، ط1 بيروت:مؤسسة الفكر العربي.ص565-569.

دلي، خ. (1999) تركيا وقضايا السياسة الخارجية، دمشق، اتحاد الكتاب العرب.ص35-37.

دوران، ب. (2013) فهم سياسات هوية حزب العدالة والتنمية: الخطاب الحضاري وحدوده، مجلة رؤية تركية، العدد5 ص121-139.

دوزي، و. (2016) الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط في عهد حزب العدالة والتنمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، الجزائر، العدد9. ص280-300.

الرشدان، ع. (1998) العلاقات العربية-التركية في عالم متغير، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد14، العدد1، ص15-27.

الرنتيسي، م. (2015) الموقف التركي من عاصفة الحزم: الأسباب والتطورات، موقع الجزيرة نت،
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/3/29/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA

زغدان، م. (2015) السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد حرب الخليج الثالثة، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد بوصياف-المسيلة، الجزائر.ص45-84.

أبو زيد، ه. (2009) تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، موقع الجزيرة نت،
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2009/11/25/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84-%D9%88%D8%B1%D9%87%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC

الزين، ج. (1992) رأي في العلاقات العربية-التركية: الانقطاع وضرورات التواصل، مجلة شؤون الأوسط، العدد5. ص63.

السرحان، ص. (2013) أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية-العربية:2002-2011، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد6، العدد2.ص228.

سعدون، ش. (2014) تركيا بعد الحرب الباردة، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد41.ص160-167.

سليم، م. (2010) الخيارات الإستراتيجية للوطن العربي وموقع تركيا منها، في، الحوار العربي التركي بين الماضي و الحاضر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.ص63-115).
سليمان، ر. (2014) أثر المتغير القيادي على العلاقات السورية التركية وانعكاساتها على المشاريع المطروحة للمنطقة 2000-2011، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلب، سوريا.ص130-132.
السمّاك، م. (1993) العلاقات العربية التركية: حاضرها ومستقبلها، في، العرب والأتراك في عالم متغير، تحرير: ميشيل نوفل، الجزء الأول:بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق.ص81-84.
سيدر، ف. (2010) العثمانية الجديدة: السياسة التركية الإقليمية الجديدة وموقف العالم العربي منها، في، العلاقات التركية العربية بين الأمس والحاضر، منشورات الجامعة الاردنية، عمّان.ص41-58.
شافو، ر. (2014) موقف تركيا من الثورة الجزائرية بين تخاذل الموقف الرسمي والتأييد الشعبي، الملتقى الدولي الثاني حول: العلاقات الجزائرية التركية في ميزان التاريخ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.ص9.
شلتوت، ه.(2020) السياسة الخارجية التركية تجاه مصر منذ 2011:إعادة هيكلة أم تغيير مسار؟ مجلة السياسة الدولية، العدد 219، ص14-29.
شيال، ع. (2012) العلاقات العراقية التركية: الواقع والمستقبل، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد5، العدد1، ص42-43.
صالح، م. (2010) تركيا والقضية الفلسطينية، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.ص12-15.
صالحة، س. (1995) سياسة تركيا الشرق أوسطية: مؤشرات التحول ومتطلباته، مجلة شؤون الأوسط، العدد37. ص31-33.
صلاح، م. (2017 أ) الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط في ظل مفهوم العثمانية الجديدة، المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac.de/?p=46797
صلاح، م. (2017ب) تركيا المتحولة من آتاتورك إلى أردوغان، المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac.de/?p=48886.
الضميري، ع. (2001) الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان.ص11-17.
طاهر، ر. (2013) الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي، مجلة رؤية تركية، العدد8، ص163-164.
عبدالعزيز، د.(2013) التنافس التركي الإيراني تجاه الترويج لنموذجهما السياسي في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع، مجلة رؤية تركية، العدد6، ص151-169.
عبدالعزيز، ه. (2008) مشروع أنابيب مياه السلام التركي والمواقف العربية منه، مجلة المنارة، المجلد14، العدد2.
عبدالعظيم، خ. (2012) العثمانية الجديدة: تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد187.ص24-27.
عبدالفتاح، ب. (2010) أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد179، ص132-136.
عبدالله، ع. وخلف، ح. (2016) الدور الإقليمي العراقي المنتظر، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد 51. ص52.
عدوان، أ. (2019) العلاقات السورية التركية: المحددات والقضايا، ط1 القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.ص240.
عزريل، أ. وعزريل، ي. (2015) الدور الإقليمي التركي الحديث في الشرق الأوسط، موقع حوار اليوم، http://www.alhiwartoday.net/node/9912
علي، ج. (2008) السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط 1991-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، العراق.ص4-26.
الفاضي، ج. (2015) التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 2002-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، مصر. ص127-176.
فولر، ج. (2009) الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، دراسات مترجمة 36، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.ص100.
قاسيلي، ع. (2014) الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط من 1990 إلى 2014، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجيلاني بونعامة خميس مليانة، الجزائر.ص46.
قدورة، ع. (2015) مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.ص1-19.
قدورة، ع. (2014) الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص2.
قنات، ق. (2014) تحولات السياسة الخارجية التركية، مجلة رؤية تركية، العدد10.ص41-62.
كامل، م. ونجم، أ. (2017) الإستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط: دراسة في ضوء عوامل التغيير الإقليمي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد11.ص238-253.

كيرشجي، ك. (2012) تأثير تركيا الواضح وتحول منطقة الشرق الأوسط، مجلة رؤية تركية، العدد1.ص71-96.
الكيلاني، هـ. (1996) تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد6.ص18-29.
لادمي، م. (2018) السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة: المحددات والأبعاد، مجلة العلوم السياسية والقانون، برلين، المجلد2، العدد9.ص414-436.
ماجد، ش. (2018) مستقبل الدور التركي في الشرق الأوسط: السيناريوهات المتوقعة ومحددات التحرك المصري، مجلة بدائل، القاهرة، العدد26.ص7-25.
محفوض، ع. (2012) السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية والتغيير، ط1 الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.ص300-329.
محمد، ث. وسليم، ن. (2004) العلاقات التركية الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد95.ص40-58.
محمد، ع. (2017) التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا، والقضية الفلسطينية، ط1 برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية. ص32-92.
المرشد، م. (2017) الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط (2002-2016)، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية. ص131-143.
مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية. (2018) الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط في عهد رجب طيب أردوغان، http://rawabetcenter.com/archives/78172
مطر، ح. (2013) تركيا في الشرق الأوسط بين الطموح وقيود النفوذ، شؤون الاوسط، العدد144.ص170.
معوض، ج. (1992) دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج: الجوانب السياسية والاقتصادية، مجلة شؤون عربية، العدد 69.ص233-234.
الموسوي، ب. (2014) العثمانية الجديدة ومواقف تركيا من قضايا الشرق الأوسط، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد45.ص76.
نافع، ب. (2012) العرب وتركيا الحديثة: قرن المفاهيم المتغيرة، مجلة رؤية تركية، العدد1.ص51-69.
نجم، أ. (2017) مكانة تركيا الدولية: دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية، ط1 عمّان: دار أمجد للنشر والتوزيع.ص125-327.
نورالدين، م. (2012 أ) تركيا والمنطقة: المأزق المستمر، مجلة شؤون عربية، العدد151.ص49-57.
نورالدين، م. (2012 ب) تركيا والثورات العربي: كل شيء أو لا شيء، مجلة شؤون عربية، العدد149. ص52-62.
نورالدين، م. (2010أ) وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي التركي، في، الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص143-161.
نورالدين، م. (2010ب) السياسة الخارجية: أسس ومرتكزات، في، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير: محمد عبدالعاطي، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات. ص133-142.
نورالدين، م. (2010ج) مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد82.ص27. ص249-286.
نورالدين، م. (2009 أ) تركيا...إلى أين؟ دور وتحديات، مجلة المستقبل العربي، العدد364، ص39-55.
نورالدين، م. (2009 ب) العلاقات العربية التركية، الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي، المرفق رقم (4.8).ص2.
نورالدين، م. (1993) الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، في، العرب والأتراك في عالم متغير، تحرير: ميشيل نوفل وآخرون، الجزء الأول:بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق.ص117-143.
نوفل، أ. وآخرون. (2016) أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية التركية ودور تركيا الإقليمي، عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط. ص1-26.
نوفل، م. (2012) تركيا في العالم العربي: الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد92.ص30-39.
وزارة الخارجية التركية. (2019) العلاقات بين تركيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربي، http://www.mfa.gov.tr/korfez-arap-ulkeleri-isbirligi-konseyi_ar.ar.mfa
وزارة الخارجية التركية. (2012) عقد الاجتماع الخامس لوزراء الخارجية في منتدى التعاون التركي العربي في اسطنبول، http://www.mfa.gov.tr/the-fifth-meeting-of-the-turkish-arab-cooperation-forum-at-the-level-of-the-ministers-of-foreign-affairs-will-be-held-in-istanbul-ar.ar.mfa
يشيلطاش، م. وتيلجي، ن. (2013) السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية، موقع الجزيرة نت، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/12/201312161033336330486.html

يلماز، ي. (2014) العلاقات التركية الجزائرية من الاحتلال الفرنسي إلى ثورة التحرير 1830–1962، مجلة معارف، العدد17.ص51.

المراجع باللغة الإنجليزية:

Akilli,E. (2017) Turkey's Arabian Middle East policy and Syrian civil war, Journal of social sciences Institute, Issue2.p927-944.

Alpher, y. (2010) Israel's troubled relationship with Turkey and Iran:The periphery dimension,Norwegian Peacebulding center,p3.

Altunisik,M. and Ellabbad,M. (2010) Turkey:Arab perspectives, TESEV publications,Istanbul,p8.

Barkey,H. (2005) Turkey and Iraq: The perils and prospects of proximity,United states institute of peace,Washington,p1-16.

Cagaptay, S. (2015) Is the U.S-Turkey Relationship crumbling?,The Washington Institute, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/is-the-u.s.-turkey-relationship-crumbling.

Hermann,C.(1990) Changing vourse:when Government choose to redirect foreign policy,International studies Quarterly,Vol34,No1.p3-21.

Grigoriadis, I. (2010) The Davutoglu Doctrine and Turkish Foreign policy,Middle Eastern studies program,Working papers No. 8/2010. P1-11.

Northedge,F.S. (1968) The Foreign polices of the powers,London:Faber&Faber.P9.

Sayari, S. (1997) Turkey and the Middle East in the 1990's,Journal of Palestine studies,Vol xxvi,No.3. p44-55.

Turkish Foreign Policy towards the Arab Region: Constant and Inconstant

Ramzy Radaideh[1], Emad Al Shdouh[2]*

ABSTRACT

This study investigates the Turkish Foreign policy towards the Arab Region since foundation of the Turkish Republic to present for purpose of screening constant and inconstant factors between the Kemalist era compared with the Ak Party reign. The study concluded that the Turkish policy has experienced perceived changes during this period; the deepest was an orientation change since 2012. The one-off constant period was that extended through 1960th. Further, the study found that the Turkish policy towards the Arab region has been influenced by the relationship between Turkey and its Western allies; and the new regional role of Turkey has its root going back to post-Cold War era with a different ideological outlook and using soft power tools.

Keywords: Foreign Policy; Turkey; Arab Region; the Kemalist; AK Party.

* [1] Princess Sumaya University for Technology, Jordan. [2] Jordan University of Science & Technology, Jordan. Received on 7/10/2019 and Accepted for Publication on 26/2/2020.